

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢
وتقدير الفحص المحدود عليها

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
القوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

صفحة

المحتويات

-
- تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة ٢-١
 - قائمة المركز المالى المجمعة ٣
 - قائمة الدخل المجمعة ٤
 - قائمة الدخل الشامل المجمعة ٥
 - قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة ٦
 - قائمة التدفقات النقدية المجمعة ٧
 - الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة ٤٧ - ٨

س ٦٠ قطعة ٢ - الشطر العاشر
أمام كارفور المعادى
زهراء المعادى، القاهرة
مصر

٨٧ شارع رمسيس - القاهرة - مصر

٤٣١٠١٣٠٣٣٣٤
٤٨١٠٥٩٤
٧٨٥٥٧٨٥

info@bakertillyeg.com
www.bakertillyeg.com

تقرير الفحص المحدود لقوائم المالية الدورية المجمعة

إلى السادة/ رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجعات السياحية
شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المجمعة للشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وكذلك القوائم المجمعه للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وللخلاص لسياسات المحاسبة الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

فيما عدا ما هو موضح بالفقرة التالية، قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٤١٠) "الفحص المحدود لقوائم المالية الدورية لمنشأة المؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود لقوائم المالية الدورية المجمعة عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبة، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

أساس إبداء استنتاج متحفظ

- تضمنت أرصدة العملاء وأوراق القبض في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ أرصدة متوقفة لبعض الأطراف ذات العلاقة والشركة التابعة - شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي بمبلغ وقدره ٦٥٣,٩٣ مليون جنيه مصرى ومتلازمه وقدره ٣١٤,٣٧ مليون جنيه مصرى على التوالي، هذا ولم نواف بالاثر المالي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على عناصر القوائم المالية بشأن حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة،
- ورد بتقريرنا على القوائم المالية للشركة التابعة - سهل حشيش للاستثمار السياحي - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ التحفظ التالي:
- لم نواف بالاثر المالي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على عناصر القوائم المالية بشأن حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الاستنتاج المحتفظ

وفيما عدا تأثير التسويات المحتملة في القوائم المالية الدورية المجمعه التي كان من الممكن أن تكون على دراية بها اذا حصلنا على البيانات والمعلومات الواردة في الفقرة السابقة، وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعه المراقبة لا تعبر بعدلة ووضوح في - جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى المجمع للشركة فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وعن أدائها المالى المجمع وتندفاتها النقدية المجمعه عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرة توجيه الإنابة

مع عدم اعتبار ما يلى تحفظاً:

- كما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (١-٣٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعه بشأن الموقف القانوني قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية باخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بالغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج)، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني والتي أصدرت التقرير في دعوى إلغاء بقولها شكلاً ورفضها موضوعاً وقد تم تداول عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٢١ وبتلك الجلسة قررت هيئة المفحوصين لإعادة الدعوى لهيئة المفحوصين لإعداد تقرير تكميلي في ضوء المستندات والدفع الجديدة المقدمة من الشركة، وبتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٢ تم تأجيل الدعوى إدارياً إلى جلسة ٢١ مايو ٢٠٢٢، ثم تم التأجيل إلى جلسة ٣١ يوليو ٢٠٢٢ وعليه قررت المحكمة إعادة الدعوى للمراجعة بجلسه ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٢، وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الموقف القانوني بالقضية في صالح الشركة وأنها مرحلة الكسب ويري المستشار القانوني الخارجي للشركة أن نسبة كسب أو خسارة القضية قد تكون متساوية في ضوء ذلك وفقاً للسلطة التقديرية للمحكمة، هذا ولم يتم حصول الشركة على كشف حساب او مطابقة للرصيد المستحق للهيئة العامة للتنمية السياحية ومن ثم لم تتضمن القوائم المالية أي تسويات قد تنتج عن ذلك الشأن.

- ورد بتقرير مراقب الحسابات للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ لشركة سهل حشيش ش.م.م - شركة تابعة - في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ فقرة إيضاحية بشأن الاستمرارية حيث تجاوزت الخسائر المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ نصف حقوق الملكية.

- كما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (٢٥-٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعه قامت الشركة بتجميع البيانات المالية غير المدققة للشركة التابعة - شركة سهل حشيش للأستثمار السياحي عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ حيث لم يتم اعتماد القوائم المالية للأصدار من قبل مجلس ادارة الشركة التابعة .

القاهرة في: ٣١ أغسطس ٢٠٢٢

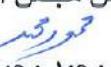
مراقب الحسابات
حسن بسيوني البشة
سجل قيد مراقبى الحسابات لدى
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩٨)
BT محمد هلال و وحيد عبد الغفار



الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 قائمة المركز المالي المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢
 (جميع المبالغ بالجنيه المصري)

إيضاح رقم	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢١/١٢/٣١	الأصول
			الأصول غير المتداولة
			أصول ثابتة
			استثمارات عقارية
			مشروعات تحت التنفيذ
			أصول ضريبية مؤجلة
			عملاء وأوراق قبض – أقساط طويلة الأجل
			مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
			أعمال تحت التنفيذ
			مخزون
			عملاء وأوراق قبض – أقساط قصيرة الأجل
			مدينون وأرصدة مدينة أخرى
			نقدية وما في حكمها
			مجموع الأصول المتداولة
			اجمالي الأصول
			حقوق الملكية
			رأس المال المصدر والمدفوع
			الاحتياطي القانوني
			خسائر مرحلة
			حقوق مساهمي الشركة الأم
			الحقوق غير المسيطرة
			اجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات غير المتداولة
			التزامات ضريبية مؤجلة
			مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية – طويلة الأجل
			مجموع الالتزامات غير المتداولة
			الالتزامات المتداولة
			مخصص مطالبات
			دفعات مقدمة من العملاء
			دائنون وأرصدة دائنة أخرى
			مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية – قصيرة الأجل
			التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضى والوحدات المباعة
			مجموع الالتزامات المتداولة
			مجموع الالتزامات
			اجمالي حقوق الملكية والالتزامات

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق".

رئيس مجلس الإدارة

 أ. محمود محمد محمود علي وهيب

المدير المالي

 أحمد مدربولي

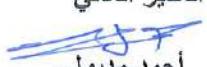
الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة الدخل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

إيرادات النشاط	أيضاً رقم	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	عن ثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠	إيراد خدمات مؤدّاة
١٦٦١١ ٠٦٤	(١٩)	٥٥٩٢ ٤٣٣	٨٢٢٩ ٦١٥	١٤٤٧٧ ٢٥٥
٢٢٠٢٨ ٠٨١	(٢٠)	٢٥٨٧٦ ٠٢٧	٣٣٣٩٩ ٥٩٤	٤١٤٢٥ ٣٨٩
٢٣٦٣٩ ١٤٥		٣١٤٦٨ ٤٦٠	٤١٦٤٩ ٢٠٩	٥٥٩٠٢ ٦٤٤
يخصم :				
مردودات مبيعات أراضي	(١٩)	--	(٦٤٣٥ ٠٠٠)	--
اجمالي إيرادات النشاط		٣١٤٦٨ ٤٦٠	٣٥١٩٤ ٢٠٩	٥٥٩٠٢ ٦٤٤
تكلفة الحصول على الإيراد	(٢١)	(٧٣٧٩ ٥٠٤)	(٥٠٢٤ ٣٢٤)	(١٢٣٣٠ ٥٨٩)
تكلفة خدمات مؤدّاة	(٢٢)	(٢٨٨٥١ ٢٠٢)	(٤٥٥٢٧ ٨٨٣)	(٥١١٢٢ ٢١٠)
اجمالي تكاليف النشاط		(٢٨٢٤٥ ٣٦٤)	(٣٦٢٣٠ ٧٠٦)	(٦٣٤٥٢ ٧٩٩)
مجمل الخسارة	(٧٠٥٠ ١٥٥)	(٤٧٦٢ ٢٤٦)	(١٥٣٥٧ ٩٩٨)	
إيرادات أخرى	(٢٣)	٣٠٠٠ ٣١٣	٣٢٣٧ ٦٨٠	٧٥٤٦ ٢٤٢
مصاروفات بيع وتسويق	(٢٥)	(٥٦٣٩٧٩)	(٢٧٨٢ ٤٥٤)	(٣١٤٧ ٦٥٢)
مصاروفات إدارية و عمومية	(٢٦)	(٨٨٥٤ ١١٧)	(٦١٨٨ ٥١٠)	(١٢٠٢٥ ٣٢٨)
مصاروفات تشغيل أخرى	(٢٤)	(٤٥٩٦ ٣٩١)	(٤٦٧٦ ٢٢٥)	(٨٤١٧ ٢٢١)
الإضمحلال في قيمة أرصدة العملاء وأوراق القبض	(٩)	--	--	(١٢٢٠٢٦ ٣١٩)
نتائج أنشطة التشغيل		(١٥٦٢٠ ٣٩٣)	(١٥١٧١ ٧٥٥)	(٣٥٤١٢ ٩٦١)
فوائد مؤجلة مستدعاً	(٢٧)	٥٧٩٢ ٢٢٤	٢٢٧٥ ٤٦٤	٦٥٤٠ ٩١١
صافي تكلفة التمويل	(٢٨)	١٥٥٢ ٧١٤	(١٧٢٦٧ ٤٣٢)	٤٩٩١٨ ٠٧٦
خسارة الفترة قبل الضرائب		(٨٢٧٥ ٤٥٥)	(٣٠١٦٣ ٧٢٣)	(١٧٧٠٩ ٣٢٨)
ضريبة الدخل	(٢٨)	١٢٢١ ٠٩٨	(٣٥٥٩ ٩٤٨)	(٤١٠٦ ١٢٠)
صافي خسارة الفترة	(٢٩)	(٧٠٥٤ ٣٥٧)	(٣٣٧٢٣ ٦٧١)	(٩٣٢٦٧ ٥٦٦)
يوزع كما يلى:-	(٢٩)	(٦١٨٦ ٧٩١)	(٣٥٢٧ ٥٤٣)	(٧٧٢٠٤ ٦٤٥)
ماليٰ الشركة الأم	(٢٩)	(٨٦٧٥٦)	(٣٠١٩٦ ١٢٨)	(١٦٠٦٢ ٩٢١)
الحقوق غير المسيطرة	(٢٧)	(٧٠٥٤ ٣٥٧)	(٣٣٧٢٣ ٦٧١)	(٩٣٢٦٧ ٥٦٦)
نسبة السهم في (خسارة) الفترة - ماليٰ الشركة		(٠,٠٠٥)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٧٣)
الأم	(١٧)			

الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمود محمد محمود علي وهيب

المدير المالي

أحمد مدربولي

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 قائمة الدخل الشامل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢
 (جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠	صافي خسارة الفترة
(٧٠٥٤٣٥٧)	(٣٣٧٢٣٦٧١)	(١٣٥٦٠٧٠٧)	(٩٣٢٦٧٥٦٦)
--	--	--	--
<u>(٧٠٥٤٣٥٧)</u>	<u>(٣٣٧٢٣٦٧١)</u>	<u>(١٣٥٦٠٧٠٧)</u>	<u>(٩٣٢٦٧٥٦٦)</u>
(٦١٨٦٧٩١)	(٣٥٢٧٥٤٣)	(١٢٧٣٧٩٥٥)	(٧٧٢٠٤٦٤٥)
<u>(٨٦٧٥٦٦)</u>	<u>(٣٠١٩٦١٢٨)</u>	<u>(٨٢٢٧٥٢)</u>	<u>(١٦٠٦٢٩٢١)</u>
<u>(٧٠٥٤٣٥٧)</u>	<u>(٣٣٧٢٣٦٧١)</u>	<u>(١٣٥٦٠٧٠٧)</u>	<u>(٩٣٢٦٧٥٦٦)</u>

بنود الدخل الشامل الآخر
اجمالي الدخل الشامل الآخر عن الفترة

يوزع كما يلى :-
مالكى الشركة الأم
الحقوق غير المسيطرة

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
محمد مدبولي
أ. محمود محمد محمود علي وهيب

المدير المالي
محمد مدبولي
أحمد مدبولي

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
 قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢
 (جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الفترة المالية المنتهية في
 ٢٠٢١/٦/٣٠ ٢٠٢٢/٦/٣٠

(١٧٧٠٩٣٢٨)	(٨٩١٦١٤٤٦)
٥٠٥٥٥٦٨	٣٨٢٥٢٦١
٥٥٠٩٥٧	٥٠٨٠٠٨
--	١٢٢٠٢٦٣١٩
(٣٤٢٩٨٠١)	(٢٨٧٢٤٨٠)
(١٤٩٦٤٤٧٣)	(٧٥٤٦٢٤٥)
٣٨٧٤٣٢	(٤٧٠٤٥٥٩٦)
(٣٠١٠٩٦٤٥)	(٢٠٢٦٦١٧٩)
(١٧٩٠٥٨٣٥)	(٥٩٢٩٧٦٨)
(٥٣٤٢٤٨)	٣٨٦٠٥٥
٤١٢٧٨٤٤٣	(٧٤٦٦٠٢٠٤)
(٢٠٦٥٢٧٢)	(٢٩٢٣٦١٣)
(٤٣٧٧٤٧٩)	(٤٤٣١٤٣٢)
(٢٩١٣٨٥)	١٤٩٠٩٢٢
١٥١٤٦١٩١	١٢٥١٧٩٢٢
(١٥٧٧٤٨٣)	١٠٠٩٩٩٣٩٣
(٤٣٦٧١٣)	٧١٨٣٠٩٦
(٢٢٦٥٣٩)	(٢٣٩٠٣٢٥)
٣٤٢٩٨٠١	٢٨٧٢٤٨٠
٣٢٠٣٢٦٤	٤٨٢١٥٥
٢٧٦٦٥٤٩	٧٦٦٥٢٥١
١٢٠٨٤٠١٩٥	١٠٩٤٥٣٦٣٢
١٢٣٦٠٦٧٤٤	١١٧١١٨٨٨٣

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
صافي خسارة الفترة قبل الضرائب
تعديلات لتسوية صافي الخسائر مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
إهلاك أصول ثابتة
إهلاك استثمارات عقارية
عبء الاستمبال في قيمة العملاء وأوراق القبض
فوائد دائنة
صافي فوائد مؤجلة مستهلكة
فرق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
خسائر التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
التغير في:-
أعمال تحت التنفيذ
مخزون
عملاء وأوراق القبض
مدينون وأرصدة مدينة أخرى
التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الوحدات المباعة
عملاء - دفعات مقدمة
دائنون وارصدة دائنة أخرى
مستحقات هيئة التنمية السياحية
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
مدفوعات لاقتناء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
فوائد دائنة محصلة
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار
صافي التغير في النقدي وما في حكمها خلال الفترة
النقدي وما في حكمها أول الفترة
النقدي وما في حكمها آخر الفترة

- الإيضاحات والسياسات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمود محمد محمود علي وهيب

المدير المالي

أحمد مدبولى

١- نبذة عامة عن الشركة وأنشطتها

(أ) عام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجعات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦ ،
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى،
- تبدأ المسنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، يقع المقر الرئيسي للشركة في سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة في (١٤) شارع عزيز أباظة - الزمالك - القاهرة.
- رئيس مجلس إدارة الشركة السيد الاستاذ / محمود محمد محمود علي وهيب ، وبتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٢٢ تم انتخاب السيد المهندس / ناجي خليل محمد ذكي رئيساً جديداً لمجلس الإدارة غير تنفيذى وحتى تاريخ لم يتم التأشير بالسجل التجارى بهذا التعديل .
- الشركة مقيدة بالجدول الرسمي ببورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

(ب) غرض الشركة

ب-١ الشركة المصرية للمنتجعات السياحية

غرض الشركة هو التعمير السياحى بصفة عامة وإقامة تجمع عمرانى سياحى سكنى متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية الازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والصرف الصحى والطرق تمهدأ لتنفيذ مجموعه من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير، ولها إنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلاة وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشتراك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالاً شبيهه بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو الخارج.

ب-٢ شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى

غرض الشركة إقامة عدد ٣٠ شقة فندقية مكونة من ٢٠٠ غرفة بمستوى ٥ نجوم بكامل مراقبها والخدمات الترفيهية المكملة لها متمثلة في مطاعم وكافيتريات ونادى صحي، حمامات للسباحة، ملاعب تنفس وجولف وإسکواش، صالة ترفيهية وديسكو وصالة اجتماعات وأفراح وملعب وحدائق للأطفال، مركز ترفيهي، وحدة طبية، مارينا ورياضات بحرية بجميع أنواعها.

وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية التي انعقدت بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٥ تم الموافقة على تعديل غرض الشركة وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى خلال عام ٢٠١٥ بالنص التالي:-

إنشاء وإقامة وتشغيل وإداره وبيع وإيجار الشقق الفندقية وال محلات التجارية بمستوى لا يقل عن ثلاثة نجوم وحتى خمس نجوم بكامل مراقبها وكذلك إنشاء وإقامة كافه المشروعات الفندقية والسياحية بمستوى لا يقل عن ثلاثة نجوم وحتى خمس نجوم بكامل مراقبها والخدمات الترفيهية والأنشطة المكملة لها وإنشاء وتملك وإدارة مارينا بحرية ومحطات تموين الوقود للسيارات والوحدات البحرية وإدارتها وتملك وتشغيل وحدات بحرية ويخوت السفارى ومراكم للألعاب والأنشطة المائية والبحرية بجميع أنواعها كذلك إقامه وإداره المنتشات الفندقية والقرى السياحية لحساب الشركة أو للغير واقمه وتملك القرى والفنادق والمنتجعات والمراكز التجارية المحلية والعالمية ذات المستوى السياحى وأعمال الترويج والتنشيط السياحى بما في ذلك سياحة المؤتمرات وإقامة وبيع المشروعات العقارية لحسابها ولحساب الغير وشراء واستئجار وتمرير الأراضى سواء بالبناء أو بأى طريقة أخرى ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشتراك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالاً شبيهه بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج كما يجوز لها ان تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلتحق بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية. ومتلك الشركة المصرية للمنتجعات السياحية نسبة ٧٨,٤٣٪ من شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى.

- ٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعه

١-٢ أسس الإعداد

أ- الالتزام بمعايير المحاسبة والقوانين

- تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعه طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

- تم اعتماد القوائم المالية المجمعه للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢.

ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية المجمعه طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

ت- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعه بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة وشركاتها التابعة.

ث- استخدام التقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصى والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات. تعدد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متعددة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

يتم الاعتراف بالتغير في التقديرات المحاسبية في العام الذي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذا العام فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

ج- قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو أدوات مالية مماثلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية المجمعه للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

- ٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلى ملخص لأهم السياسات المحاسبية المطبقة بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضه في هذه القوائم المالية المجمعه:-

١-٣ أسس تجميع القوائم المالية للمجموعة

تتضمن القوائم المالية المجمعه للمجموعة (المرفقة) كافة ارصدة الأصول والإلتزامات وكذا نتائج أعمال الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة لها.

وفيما يلى الأسس التي تم أتباعها لأغراض التجميع

تتم المحاسبة عن تجميع الأعمال داخل المجموعة باستخدام طريقة الاقتناء وذلك عند انتقال السيطرة للمجموعة.

كما يتم قياس كلا من المقابل المادي المحوّل وكذلك صافي قيمة الأصول المقتناء السابقة للتحديد عند عملية الاقتناء بالقيمة العادلة.

ويتم إجراء اختبار الأض migliori سنويًا للشهرة الناتجة من عملية وأية أرباح ناتجة من عملية شراء تفاؤلية يتم الاعتراف بها فوراً في الأرباح أو الخسائر.

ويتم معالجة التكاليف المتعلقة بالاقتناء كمصروف في الفترات التي يتم فيها تحمل التكاليف واستلام الخدمات باستثناء واحد وهو إصدار الأوراق المالية مقابل المديونية أو حقوق الملكية.

لا يتضمن المقابل المادي المحوّل المبالغ المدفوعة لتسوية علاقات قائمة سابقاً بين المنشأة المقتناء والمقتناء وعادة ما يتم الاعتراف بهذه المبالغ في الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس المقابل المادي المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء وفي حالة ان الإنلزم بدفع المقابل المحتمل استوفى الشروط المحددة لتعريف أداة حقوق الملكية يتم تبويه ضمن حقوق الملكية ولا يتم إعادة قياسه وتتم معالجة التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية، بخلاف ما سبق فإن أي مقابل مادي محتمل آخر يتم إعادة قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية مع الاعتراف باى تغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر.

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة وتسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.

تتضمن القوائم المالية المجمعة الشركات التابعة التي تسيطر عليها بدءاً من تاريخ السيطرة حتى تاريخ فقد السيطرة.

الحقوق غير المسيطرة

يتم قياس الحقوق غير المسيطرة بنسبتها في القيم المعترف بها في صافي الأصول القابلة للتحديد في المنشأة المقتناء، التغيرات في حقوق ملكية المجموعة في شركاتها التابعة والتي لا تؤدي إلى فقد السيطرة يتم المحاسبة عليها كمعاملات بين أصحاب حقوق الملكية.

فقد السيطرة

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة فإنها تستبعد الأصول والإلتزامات والحقوق غير المسيطرة وبنود الدخل الشامل الآخر الخاصة بها. مع الاعتراف باى أرباح أو خسائر ناتجة عن فقد السيطرة ضمن الأرباح أو الخسائر ويتم الاعتراف باى استثمارات متبقية في الشركة التابعة سابقاً بالقيمة العادلة عند فقد السيطرة.

استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

ت تكون الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية من الحصص في شركات شقيقة ومشروعات مشتركة. وليس لها حقوق في الأصول والتعهدات بالإلتزامات المرتبطة بالترتيب.

الشركات الشقيقة هي الشركات التي يكون للمجموعة فيها نفوذ مؤثر على السياسات المالية والتسييرية ولكنه لا يمتد إلى كونه سيطرة أو مشروع مشترك.

المشروع المشترك هو ترتيب مشترك يكون للمجموعة فيه سيطرة مشتركة وحقوق في صافي الأصول المرتبطة بالترتيب.

يتم المحاسبة عن حصص الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية بحيث يتم الاعتراف الأولى بالتكلفة متضمناً التكاليف المرتبطة بعملية الاقتناء ويتم القياس اللاحق في القوائم المالية المجمعة بزيادة أو تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار بنصيب المجموعة في الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الآخر في الشركة المستثمر فيها.

الاستبعادات من القوائم المالية المجمعة

يتم استبعاد كلا من الأرصدة والعمليات المتباينة بين المجموعة والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات المتباينة بين المجموعة.

يتم استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة من التعامل مع استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية بما يعادل حصة المجموعة فيها. كما يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة المتتبعة في الأرباح غير المحققة إلا إذا كانت المعاملة تعطى مؤشرًا لاضمحلال قيمة الأصل المحوّل.

٢-٣ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية:

يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تواريخ المعاملات.

ويتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية.

يتم ترجمة الأصول والإلتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

يتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفرق ترجمة العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فرق الترجمة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الآخر:-

الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال)، حيث يتم إعادة تبويب فرق الترجمة بنود الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر).

الإلتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتعطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.

أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٣-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولى

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الاهلاك (٣-٣ ج) و خسائر الاضمحلال (٤-٣).

تتضمن التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناص الأصل، بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعماله المباشره والتکاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم اقتناصها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكاليف الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصاروفات عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحويل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلى بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الأصول:-

الأصول الإنتاجية	الأصل
بالسنوات	
من ٣٠ - ٥٠ سنة	مباني و كرافات
من ٥ إلى ١٠ سنوات	الات ومعدات
من ٣ إلى ١٦ سنوات	أثاث ومفروشات
٥ سنوات	وسائل نقل وانتقال
من ٣ إلى ٥ سنوات	أجهزة و أدوات كهربائية و كمبيوتر
	محطات التحلية والصرف والمعالجة
٣٠ سنة	أعمال إنشائية
١٠ سنوات	أعمال ميكانيكية
٣٠ سنة	خزان المياه
٣٠ سنة	المخازن
١٠ سنوات	الشبكات والمرافق
٢٥ سنة	الرصيف البحري
١٠ سنوات	مطعم الشاطئ
١٠ سنوات	المطابخ ومهام التشغيل
٥ سنوات	شبكة الاتصالات و الانترنت

هذا وتقوم الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بصفة دورية مرة على الأقل عند نهاية كل سنة مالية.

٤- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي المحفظ بها وجارى أعداد مخطط استخدامها أو المحفظ بها لبيعها على المدى الطويل وكذلك الأرضي والمبانى المؤجرة (إيجار تشغيلي) للغير. ويتم قياس الاستثمارات العقارية أولياً بالتكلفة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك وخسائر الأضمحلال المجمعة، ويتم تسجيل مصروف الإهلاك وخسائر الأضمحلال بالأرباح أو الخسائر.

يتم إهلاك الاستثمار العقاري وفقاً لطريقه القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل بند من بنود الاستثمار العقاري، ولا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلى بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة:-

العمر الإنتاجي المقدر	
بالسنوات	
٤٠ سنة	مبانى وإنشاءات
٥ سنوات	ملحقات المبانى والإنشاءات
١٠ سنوات	أعمال التكييف والمحولات ولوح الكهرباء
	المصاعد

٣- الم المشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولى: يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى حالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي اقتضى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي تم اقتضائهما من أجله. ويتم تقدير المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ قائمة المركز المالى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحلال - إن وجدت (ايضاح ١٤-٣).

٦- استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية، وتبث الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

٧- المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. تتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادى ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع ويتم تعسیر المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التي تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة.

٨- أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولى: يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة الازمة لاستكمال تهيئه وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية الازمة لها وتدرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ عند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية، وتبث قيمة الأعمال تحت التنفيذ بقائمة المركز المالى بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٩- التكلفة التقديرية لتنمية الأراضي المباعة

القياس الأولى: تثبت مبدئياً بقيمة التكلفة التقديرية للاراضي المباعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترفيق الاراضي المخطط بيعها وفق المخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حدة، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لأعمال تنمية الاراضي ايضاح (٨-٣) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية فى ضوء الدراسة الفنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنوياً وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشارى المشروع، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

١٠- العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحلال (ايضاح ١٤-٣)، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلى.

١١- قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

١٢-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصناديق والودائع تحت الطلب وكذلك أرصدة البنوك سحب على المكتشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٣-٣ الأدوات المالية

١-١٣-٣ السياسات المطبقة في ١ يناير ٢٠٢١

الاعتراف والقياس الأولى

تقوم الشركة بالاعتراف الأولى بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل لهم) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تُنسب مباشرةً إلى حيازتها أو إصدارها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياس العماء الذين ليس لديهم عنصر تمويل لهم مبدئياً بسعر المعاملة.

التبويب والقياس اللاحق الأصول المالية

عند الاعتراف الأولى يتم تبويب الأصل المالي على أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كاستثمارات في أدوات الدين وإستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولى بها إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتاثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقية تعاقدية.

في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

يتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقية التعاقدية وبيع الأصول المالية كلها.

ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي وفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف الأولى بإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للشركة أن تقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار، يتم إجراء هذا الاختيار لكل آداة على حده.

الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية.

عند الاعتراف الأولى فإنه يمكن للشركة، أن تخصص-بشكل غير قابل للإلغاء- أصلاً مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيد أو يقلص بشكل جوهري عدم الثبات في القیاس أو الاعتراف (يشار إليه -أحياناً- على أنه "عدم اتساق محاسبي") والذي قد ينشأ خلاف ذلك.

٤-١٣-٣ الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

- تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:
 - السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عملياً. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيراد الفوائد التعاقدية، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول.
 - كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الشركة بها.
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحافظ عليها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر.
 - كيفية تعويض مدير الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدار أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة.
 - تكرار وحجم وتوكيد مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.
 - إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للاستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.
 - يتم قياس الأصول المالية المحافظ عليها لغرض المتاجرة أو المدار أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- ٤-١٣-٣ الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة**

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقد، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقرارات الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، تأخذ الشركة في اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبى هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في اعتبارها:

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
- الشروط التي قد تعدل معدل القسمة التعاقدية، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير.
- ميزات الدفع المسبق والإضافات
- الشروط التي تقتصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة).
- تتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضاً معقولاً عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضاً تعويضاً معقولاً للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولي.

٤-١٣-٤ الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المقيدة تقيس الأصول المالية لاحقاً بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه بالقيمة العادلة من خلال أي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأرباح والخسائر

الأصول المالية بالتكلفة تقيس الأصول المالية المقيدة بالتكلفة المستهلكة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الأضمحلال.

إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

أدوات الدين المقيدة تقيس الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقاً بالقيمة العادلة.

إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر.

صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

استثمارات حقوق الملكية تقيس الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقاً بالقيمة العادلة.

توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار.

صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

٥-١٣-٥ الإلتزامات المالية - التبوب والإلزامات المالية

يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيدة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.

يتم قياس الإلتزامات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصفتي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر.

الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

٦-١٣-٣ الاستبعاد

الأصول المالية

تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة.

الالتزامات المالية

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائبة أو انقضاء مدتتها.

تقوم الشركة أيضاً بإستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند إستبعاد الالتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

٧-١٣-٤ مقاصة الأدوات المالية

تم مقاصة الأصول والالتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما، وعندما فقط: يكون للشركة حق إلزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة، وعندما يكون لدى الشركة نية في تسوية الأصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الأصول وسداد الالتزامات في آن واحد.

السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض و مدینیات، وأصول مالية متاحة للبيع.

تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقه التزامات مالية أخرى.

٨-١٣-٥ الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد

تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالقروض والمدینیات و أدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أولياً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهريه. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحفظ الشركة بالسيطرة على الأصل المحول، على أن تعرف فقط كأصل أو التزام بالنتائج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخليص منه او الغائه او انتهاء مدتة الواردة بالعقد.

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والالتزام مالي وعرض صافي المقاصة في الميزانية عندما، وفقط عندما تمتلك الشركة حالياً الحق القانوني القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية اما لإجراء التسوية على اساس صافي المبالغ او الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

٩-١٣-٣ الأصول المالية غير المشتقة - القياس

١-٩-١٣-٣ الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تبويه الأصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويه كأصل محفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناه أو اصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدتها. تقاس الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

٢-٩-١٣-٣ الأصول المحفظة بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناه او اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بـ التكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٣-٩-١٣-٣ القروض والمديونيات

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناه او اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بـ التكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٤-٩-١٣-٣ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناه او اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة، وعن استبعاد هذه الأصول يتم اعادة تبويه الأرباح او الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقاً الى الأرباح او الخسائر.

٥-٩-١٣-٣ الالتزامات المالية غير المشتقة - القياس

يتم تبويه الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر اذا تم تبويه كالالتزام محفظ به لأغراض المتاجرة او تم تبويه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناه او اصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح او الخسائر عند تكبدتها، تقاس الالتزامات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة متضمنه اي مصروف فوائد في الأرباح او الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة الأخرى يتم قياسها اولياً بالقيمة العادلة مخصوصاً منها اي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناه او اصدار الالتزام. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس هذه الالتزامات بـ التكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٦-٩-١٣-٣ الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر الصرف ومخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محددة. المشتقات يتم قياسها أولياً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدتها. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف باي تغير في القيمة العادلة في الارباح او الخسائر.

٧-٩-١٣-٣ تعطية مخاطر التدفقات النقدية

عندما يتم تحديد مشتق كاداً لـ تغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. اي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح او الخسائر.

القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم اعادة تبويبها ضمن الارباح او الخسائر في نفس الفترة او الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتتبلي بها المخطأة على الارباح او الخسائر او يؤثر البند المخطى على الارباح او الخسائر.

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث، او التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، او انتهى أجل او تم بيع او فسخ اداة التغطية او ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح او الخسائر بآلية ارباح او خسائر مجمعة ذات صلة على اداة التغطية.

١٠-١٣-٣ الإضمحلال

السياسة المطبقة بدءاً من ١ يناير ٢٠٢١

١-١٠-١٣-٣ الأصول المالية غير المشتقة:

الأدوات المالية وأصول العقد:

يتم الاعتراف بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في:

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.

- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- أصول العقود مع العملاء.

تقوم الشركة بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء القروض

يتم قياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت - بشكل جوهري - منذ الاعتراف الأولي فيما عدا ما يلى والذى يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهراً:

• سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.
• سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي (مخاطر التغير في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

يجب على الشركة ان تقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي وعند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الشركة الأخذ في الاعتبار ان تكون هذه المعلومات معقولة ومؤدية ومتاحة بدون تكفة او جهد لا يبرر لهما وهذا يشمل مدى صحة وكافية المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على الخبرة السابقة والتقييم الائتماني وأيضاً المعلومات المستقبلية.

- تعتبر الشركة الأصل المالي متعدراً عندما:

- يكون من غير المحتمل أن يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانية للشركة بالكامل دون الرجوع من قبل الشركة في إجراءات مثل إستبعاد أوراق مالية (إن وجد).
- عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوم مالم يكن من الممكن دفعها.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأدلة المالية.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث افتراضية ممكنته خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأدلة أقل من ١٢ شهر).

إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تكون الشركة معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية.

٢-١٠-١٣-٣ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي نظيرات مرحلة لاحتمال الخسائر الائتمانية. تقيس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

٣-١٠-١٣-٣ الأصول المالية ذات مستوى ائتماني منخفض:

في تاريخ كل تقرير مالي، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية التي تم تضمينها بالتكلفة المستهلكة وسداد الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الائتمان. يعد الأصل بأنه ذو مستوى ائتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على أن الأصول المالية ذو مستوى ائتمان منخفض البيانات الممكن رصدها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة للمدين.
- خرق العقد مثل التغطية عن السداد أو التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق.
- إعادة هيكلة قرض أو سلفه من قبل الشركة لم تكن الشركة لتقبلها بظروف أخرى.
- من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر.
- اختفاء نشاط سوق الأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية.

٤-١٠-١٣-٣ عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول

بالنسبة لأدوات الدين المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحويل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

٥-١٠-١٣-٣ إعدام الدين

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه.

تقوم الشركة بشكل فردي بعمل تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناءً على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد. لاتتوقع الشركة أي إسترداد من المبلغ المشطوب ومع ذلك فإن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تتطلب عرضة لنشاطات الإنفاذ من أجل الأمثل لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

٦-١٠-٦ الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للأضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. لإجراء اختبار أضمحلال القيمة للأصل يتم تجميع الأصول معاً إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدها مخصوصة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.
- يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.
- يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال في الربح أو الخسائر. ويتم توزيعها أولاً لتخفيف القيمة الدفترية للوحدة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.
- بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الأضمحلال للأصول الأخرى إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بخسارة الناجمة عن أضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

١٤-٣ الإضمحلال

(أ) الأصول المالية

- يتم اعتبار الأصل المالي مضمولاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له أو لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل.
- يتم قياس خسارة الأضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة – بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر العائد الفعلى للأصل. يتم قياس خسائر الأضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.
- ويتم إجراء اختبار الأضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة وبالنسبة للأصول المالية الأخرى والتي يمكن تبويبها في مجموعات في ضوء خصائص خطر الإنتمان فإنه يتم إجراء اختبار الأضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشتهر في نفس خصائص خطر الإنتمان.
- ويتم الاعتراف بكافة خسائر الأضمحلال للأصول المالية في قائمة الدخل، هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المتჩنة مسبقاً ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل إذا ما كان الانخفاض في قيمته يدل على حدوث الأضمحلال.
- ويتم إلغاء خسائر الأضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الأضمحلال المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مدينونية بقائمة الدخل ويتم الاعتراف بعكس الأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية.
- ويجب مراجعة القيم المتبقية غير المضمونة المقدرة المستخدمة في احتساب إجمالي الاستثمار في عقد التأجير بصورة منتظمة. وإذا كان هناك تخفيض في القيمة المتبقية غير المضمونة المقدرة فيجب على المؤجر تعديل توزيع الدخل على مدى مدة عقد التأجير والإعتراف الفورى لأى تخفيض يخص المبالغ المستحقة.

(ب) الأصول غير المالية

- تتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية للشركة في تاريخ كل قوائم مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للإضمحلال في قيمتها.
- ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية، وتتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أومجموعات الأصول، ويتم الإعتراف بخسائر الإضمحلال في قائمة الدخل.
- تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها للوصول إلى القيمة الحالية لها ب باستخدام سعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقىيم الحالى للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل.
- يتم مراجعة خسائر الإضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة في تاريخ القوائم المالية لمعرفة مدى وجود مؤشرات لإانخفاض الخسارة أو عدم وجودها.
- يتم عكس أثر خسائر الإضمحلال إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإستردادية ويتم عكس خسارة الإضمحلال إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الإستهلاك إذا ما كانت خسارة الإضمحلال في القيمة لم يتم الإعتراف بها.

١٥-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتربّع عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام، وإذا كان التأثير هاماً فإنه يتم تقدير قيمة المخصص بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقىيم الحالى للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ قائمة المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالياً لها.

١٦-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٧-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٨-٣ تحقق الإيراد

إيرادات النشاط

يتم الإعتراف بالإيراد عندما تقوم شركات المجموعة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري، وألا تتحقق الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق، وأن يتوافر توقيع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق. وعلىه يتم إثبات مبيعات الأراضي عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسليم وفي ضوء شروط التعاقد والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الإعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب وبظهور الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوصاً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الإعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

وكذا في حالة بيع وحدات (شقق/فيلات) فيتم الإعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري، وبناء على محضر التسليم إلى المشتري وفي ضوء شروط التعاقد.

بالنسبة لإيرادات الوحدات المملوكة للشركة التابعة يتحقق إيرادات المطعم المملوك للشركة التابعة بمجرد تقديم الخدمة إلى رواد المطعم، كما يتحقق الإيراد الخاص بليجارات الشقق الفندقية وال محلات وفقاً لأساس الاستحقاق.

إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمتحققة بعد تاريخ الاقتناء.

١٩-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

٢٠-٣ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الآتي:

- الفوائد الدائنة
- الفوائد المدينة
- توزيعات أرباح
- صافي ربح أو خسارة استبعاد الأصول المالية المتاحة للبيع
- صافي ربح أو خسارة الأصول المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
- أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والإلتزامات المالية
- خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل المبوب على التزام مالي
- خسائر اضمحل الأصول المالية بخلاف العملاء
- صافي أرباح أو خسائر أدوات التغطية المعترف بها في الأرباح أو الخسائر
- إعادة تبويب صافي الأرباح المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلى.

٢١-٣ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصرف في أرباح أو خسائر العام، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به – في نفس العام أو في أعوام مختلفة – خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

أ. ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للعام الحالي والاعوام السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كإلتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في العام الحالي والاعوام السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الاعوام فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الإلتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية العام المالي. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والإلتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

بـ- الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والإلتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والإلتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي يتضرر خصوها للضريبة فيما عدا ما يلى:

الاعتراف الأولى بالشهرة،

أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الإلتزام للعملية التي:

- (١) ليست تجميع الأعمال.

و(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وشخص فى مشروعات مشتركة إلى المدى الذى يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح أن مثل هذه الفروق لن يتم عكسها فى المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن تحويل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانقاص بها الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل. يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقعة تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر. عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية العام المالي يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبية للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها وإلتزاماتها. لا يتم عمل مقاصة للأصول والإلتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

٤٤-٣ شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس مال الشركة ضمن حقوق الملكية كتغير في حقوق الملكية بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشترى كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصوصة من إجمالي حقوق الملكية.

٤٣-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كإلتزامات في العام الذي يتم فيها إعلان التوزيع.

٤٤-٣ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يتم إحتساب النصيب الأساسي للسهم العادي في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالشركة القابضة عن مساهمتها في رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام. وقد تم تطبيق الفقرة (٤) من المعيار المحاسبي رقم (٢٢) الخاص "نصيب السهم في الأرباح" وتم الإفصاح عن نصيب السهم في القوائم المالية المجموعة.

٤٥-٣ شركات المجموعة

- تتمثل الشركة التابعة في شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى بنسبة مساهمة ٤٤٪.

- لم يتم أصدار القوائم المالية للشركة التابعة - شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢.

أصول ثابتة

(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠٢٢ يونيو ٣٠ - المنشية المالية الدنماركية لتمويل المنشآت الإضافية عن الفترة المائية المنتهية في

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
تالى الإيضاحات المعممة لقواعد المحاسبة المالية الدورية المعمدة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠٢٠٢٠٢٠
٣٠ يونيو

٥ - استئناف عقارية

أراضي	مباني	مصادع	المحلات واللوج الكهربائية	إنترنر	الاجمالى
التكلفة في ٢٠٢٠٢٠٢٠	١٠٣٨٤٤٥٣٧	٨٦٠١٨٥٦	٣٦٢١٩٥٨	٨٥٩٣٥٥	١٩٧٩١٤٥
استبعادات العام	--	--	--	--	٥٥٣٤٢١
التكلفة في ٢٠٢١٢٢٣١	١٠٣٨٤٤٥٣٧	٨٥٩٣٥٥	٣٦٢١٩٥٨	٨٥٨٨٢٤٤٥	١٩٧٩١٤٥
التكلفة في ٢٠٢٢٢١	١٠٣٨٤٤٥٣٧	٨٥٨٨٢٤٤٥	٣٦٢١٩٥٨	٨٥٩٣٥٥	١٩٧٩١٤٥
التكلفة في ٢٠٢٣٢١	١٠٣٨٤٤٥٣٧	٨٥٨٨٢٤٤٥	٣٦٢١٩٥٨	٨٥٩٣٥٥	١٩٧٩١٤٥
التكلفة في ٢٠٢٤٢١	١٠٣٨٤٤٥٣٧	٨٥٨٨٢٤٤٥	٣٦٢١٩٥٨	٨٥٩٣٥٥	١٩٧٩١٤٥
التكلفة في ٢٠٢٥٢١	١٠٣٨٤٤٥٣٧	٨٥٨٨٢٤٤٥	٣٦٢١٩٥٨	٨٥٩٣٥٥	١٩٧٩١٤٥
التكلفة في ٢٠٢٦٢١	١٠٣٨٤٤٥٣٧	٨٥٨٨٢٤٤٥	٣٦٢١٩٥٨	٨٥٩٣٥٥	١٩٧٩١٤٥
التكلفة في ٢٠٢٧٢١	١٠٣٨٤٤٥٣٧	٨٥٨٨٢٤٤٥	٣٦٢١٩٥٨	٨٥٩٣٥٥	١٩٧٩١٤٥
التكلفة في ٢٠٢٨٢١	١٠٣٨٤٤٥٣٧	٨٥٨٨٢٤٤٥	٣٦٢١٩٥٨	٨٥٩٣٥٥	١٩٧٩١٤٥
التكلفة في ٢٠٢٩٢١	١٠٣٨٤٤٥٣٧	٨٥٨٨٢٤٤٥	٣٦٢١٩٥٨	٨٥٩٣٥٥	١٩٧٩١٤٥
التكلفة في ٢٠٢٠٢٠٢٠	١٠٣٨٤٤٥٣٧	٨٥٨٨٢٤٤٥	٣٦٢١٩٥٨	٨٥٩٣٥٥	١٩٧٩١٤٥
مجموع الإهلاك في ٢٠٢١٢١	١٣٦٢١	٨٥٩٣٤٢	٧٧٣٤٦١	٨٣٠١٨٥٦	١٩٧٩١٤٥
إهلاك العام	--	٨٥٩٣٤	--	٨٣٠١٨٥٦	١٩٧٩١٤٥
مجموع إهلاك الاستبعادات خلال العام	--	٩٠٥٣٠٨	--	٨٣٠١٨٥٦	١٩٧٩١٤٥
مجموع إهلاك في ٢٠٢١٢١	١٣٦٢١	٨٥٩٣٤٢	٧٧٣٤٦١	٨٣٠١٨٥٦	١٩٧٩١٤٥
مجموع إهلاك في ٢٠٢٢٢١	١٣٦٢١	٨٥٩٣٤٢	٧٧٣٤٦١	٨٣٠١٨٥٦	١٩٧٩١٤٥
مجموع إهلاك في ٢٠٢٣٢١	١٣٦٢١	٨٥٩٣٤٢	٧٧٣٤٦١	٨٣٠١٨٥٦	١٩٧٩١٤٥
مجموع إهلاك في ٢٠٢٤٢١	١٣٦٢١	٨٥٩٣٤٢	٧٧٣٤٦١	٨٣٠١٨٥٦	١٩٧٩١٤٥
مجموع إهلاك في ٢٠٢٥٢١	١٣٦٢١	٨٥٩٣٤٢	٧٧٣٤٦١	٨٣٠١٨٥٦	١٩٧٩١٤٥
مجموع إهلاك في ٢٠٢٦٢١	١٣٦٢١	٨٥٩٣٤٢	٧٧٣٤٦١	٨٣٠١٨٥٦	١٩٧٩١٤٥
مجموع إهلاك في ٢٠٢٧٢١	١٣٦٢١	٨٥٩٣٤٢	٧٧٣٤٦١	٨٣٠١٨٥٦	١٩٧٩١٤٥
مجموع إهلاك في ٢٠٢٨٢١	١٣٦٢١	٨٥٩٣٤٢	٧٧٣٤٦١	٨٣٠١٨٥٦	١٩٧٩١٤٥
مجموع إهلاك في ٢٠٢٩٢١	١٣٦٢١	٨٥٩٣٤٢	٧٧٣٤٦١	٨٣٠١٨٥٦	١٩٧٩١٤٥
مجموع إهلاك في ٢٠٢٠٢٠٢٠	١٣٦٢١	٨٥٩٣٤٢	٧٧٣٤٦١	٨٣٠١٨٥٦	١٩٧٩١٤٥
الإهلاك الفترة (إيضاخ رقم ٣١)	--	--	٤٤٥٣٧٤	--	--
الإهلاك في ٢٠٢٠٢٠٢٠	--	--	٤٤٥٣٧٤	--	--
مجموع الإهلاك في ٢٠٢٠٢٠٢٠	--	--	٤٤٥٣٧٤	--	--
صافي الأداء الدفترية في ٢٠٢٠٢٠٢٠	٢٦٨٣٤٠٩٨	٢٦٨٣٤٠٩٨	٢٦٨٣٤٠٩٨	٢٦٨٣٤٠٩٨	٣٥٤٧٤٠
صافي الأداء الدفترية في ٢٠٢١٢١	٢٧٢٧٦٧٧٢	٢٧٢٧٦٧٧٢	٢٧٢٧٦٧٧٢	٢٧٢٧٦٧٧٢	٣٥٤٧٤٠

-٦ مشروعات تحت التنفيذ

يتمثل بند مشروعات تحت التنفيذ فيما يلي:-

المبني الإداري الجديد	تغذية شبكة الكهرباء بمنتجع سهل حشيش	مشروعات متنوعة	محطة محولات كهرباء
الرصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠	الإضافات خلال الفترة	الرصيد في ٢٠٢٢/٦/١	
٤٥٩١ ١٨٥	٤٥٩١ ١٨٥	٢٢٤٤ ٥٩٠	٦٨٣٥ ٧٧٥
١٥٢ ٨٨٢	--	١٥٢ ٨٨٢	١٥٢ ٨٨٢
١٨٥٢ ٧٩٠	--	١٨٥٢ ٧٩٠	١٨٥٢ ٧٩٠
١٠٧٠ ٠١٧	--	١٠٧٠ ٠١٧	١٠٧٠ ٠١٧
٩٩١١ ٤٦٤	٢٢٤٤ ٥٩٠	٧٦٦٦ ٨٧٤	

-٧ أعمال تحت التنفيذ

تتمثل التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ فيما يلي:-

نكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع بعد	نكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع بعد	نكلفة أراضي المرحلة الثالثة	نكلفة أعمال مشروع صوارى	نكلفة أعمال مشروع جران	نكلفة أعمال مشروع تو سيفينتي (٢٧٠) (Tawaya)	نكلفة أعمال مشروع باي فيلنج (Bay Village)	نكلفة أعمال مشروع باي كوندوز (Bay Condos)	نكلفة مشروعات متنوعة
١-٧	٢-٧	٣-٧	٤-٧	٥-٧	٦-٧	٧-٧	٨-٧	٩-٧
٤٣ ٢٨١ ٠٣٢	٤٣ ٥٤٥ ١٨٧							
١٤٩ ٥٨ ٧٢٨	١٥١ ٨٢١ ٢٧٩							
٣١٢ ٦٨٩ ٠١٧	٣١٣ ٣١٢ ١١٦							
١٠ ٨٩٢ ٠٣٦	١٠ ٨٩٢ ٠٣٦							
١٦ ٣٤٩ ٠٨٦	١٦ ٧٠٧ ٩٠٤							
٢٧١٥ ٧٣٢	٢٧١٥ ٧٣٢							
٣٦ ٢٨١ ٦١٢	٢٨ ٩٩٥ ٢٤٨							
٣٩ ٣٠٨ ٣٥٦	٤٨ ٥١٥ ٨٦٥							
٣ ٢٤٤ ٤٧٨	٣ ٢٤٤ ٤٧٨							
٢٢٠ ٠٠٠	٢٢٠ ٠٠٠							
٦١٤ ٠٤٠ ٠٧٧	٦١٩ ٩٦٩ ٨٤٥							
(١٠ ٨٩٢ ٠٣٦)	(١٠ ٨٩٢ ٠٣٦)							
٦٠٣ ١٤٨ ٠٤١	٦٠٩ ٠٧٧ ٨٠٩							

يخصم:

الإضمحلال في قيمة الاعمال تحت التنفيذ

-٨ أراضي المرحلة الأولى

- تم تخصيص أراضي تلك المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تطويرها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة أرض المرحلة.

- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٩٦٥ ٤٢٤ متر مربع.

- هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناء على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٣٠٤ ٣٠٢ ٧٢٣ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٦١,٢٩ جنيه مصرى.

- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ وقدره ٦٤٩ ٢٥٥ جنيه مصرى (مقابل ٣٧٤ ٢٥٣ ٢٦٤ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٥١,٤٩ جنيه مصرى (مقابل ٥١,٠١ جنيه مصرى للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٨٦٧ ٤٥٩ متر مربع تقريباً.

٢-٧ أراضي المرحلة الثانية

- قامت الشركة بإستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٧ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.

- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبنية من الهيئة العامة للتنمية السياحية شراء المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائى لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) في تاريخ ٢٠٠٦/٥/٥ بعد سداد كافة مصاريف التخصيص والتعاقد.

وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٨٠٥٢١ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٧٩٨٧٤ متر مربع.

- بلغت التكالفة التقديرية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٩٠٦٤٥٨٦٧٩ جنية مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٩٨,٩٦ جنية مصرى.

وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لatak المرحلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٦٢,٨٣٨,٣٢٤ جنيه مصرى (مقابل مبلغ ٨٣٧,٥٩٤,٣١٥ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد بلغت ٦٩ جنيه مصرى (مقابل ٤٦٧,٠٤ جنيه مصرى للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١)، هذا وتبلغ مساحة الارض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٢٢٣,٣٢٣ متر مربع تقريباً.

٣-٧ أراضي المرحلة الثالثة:

-
قامت الشركة بإستئجار أراضي المرحلة الثالثة والمقدر مساحتها بناء على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحلتين الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤.

١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقيّة الشركة في تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافق الهيئة الشركة بتنازل تلك الدراسة في حينه، وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ في ٢٦/٢/٢٠٠٧ تم تحديد سعر التخصيص بمبلغ ١,٤٠٠ دولار للمتر المربع بدلًا من ١,٣٥ دولار أمريكي للمتر المربع الواحد بقيمة أجمالية تبلغ ٢٨٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بالإضافة إلى مبلغ ١٩٦٠٠٠٠ دولار أمريكي مقابل مصروفات التخصيص والتعاقد . وقد تم سداد دفعة ٢٠٪ من تحت حساب قيمة الأرض بالإضافة إلى كامل قيمة مصروفات التخصيص والتعاقد بمبلغ أجمالي ٧٥٦٧٣٤٢ دولار أمريكي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ المعادل لمبلغ ٢٩٤٢٨٥٤٣ جنيه مصرى في حينه.

- ٢٠٠٨ وفي عام ٢٠٠٨ قامت الشركة برفع مساحي لتحديد المساحة الفعلية لمركز سهل حشيش، وقد أظهر الرفع المساحي أن المساحة الإجمالية للمرحلة الثالثة تبلغ ٢٩٦٣١٢ متر مربع بعد استزالت مساحة المرحلة الأولى والثانية، هذا وقامت إدارة الشركة في عام ٢٠٠٨ بثبات الالتزام المالي على أساس الرفع المساحي الفعلى.

وقد بلغ تكالفة تأجير ثم شراء الأرض والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثلاثة طبقاً للقياس المساحي المعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ١٦٦٤٩٤٢ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٤٥٠٢٣١ جنيه مصرى، وبلغ الرصيد المستحق للهيئة في ضوء الحصر المساحي الفعلى لتلك المرحلة مبلغ وقدره ٣٥٠٨٠٩٤٤٦٤٤ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٢٣٠٧٨٩ دولار أمريكي والمدرجة ضمن رصيد مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - إلتزامات طويلة الأجل إيضاح رقم (١٥).

هذا وفي ٣١ من مارس ٢٠١١ صدر قرار من الهيئة العامة للتنمية السياحية بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة جـ)، وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري ومازالت القضية منظورة أمام المحاكم وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالموقف القانوني للشركة إيضاح رقم (١٣٠-١).

-
بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٨٥٣ جنيه مصرى مقابل (مبلغ ٨٥٣ جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١).

٧-٤ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صوارى)

يتمثل في قيمة التكاليف المتکبدة في تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكنى فاخر على مساحة تبلغ حوالى ٢,٥٨٣ متر مربع بمنطقة سهل حشيش، وفي إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بайرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة (بصفتها المطور) في ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المتفق عليه كذلك الحصول على حق استغلال علاماتها التجارية ، وذلك لمدة تسع سنوات انتهت في ٢٨ أبريل ٢٠١٩ ولم يتم تجديد الاتفاق بهذا الصدد .

- وقد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التي تكفل لها استكمال أعمال المشروع في ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامته المشروع عليها مع أراضى المرحلة الثالثة والتى ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٣-٧) ، وفي هذا الاطار تقدمت الشركة بطلب لإعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائياً بالإضافة مساحة ٣٩١ الف متر مربع في اتجاه الامتداد الجنوبي لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهيداً للبدء في تنفيذ مشروع صوارى وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ في ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع إلتزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك .

- قامت إدارة الشركة بإعادة دراسة المشروع من كافة الأوجه الاقتصادية المرتبطة به وترى إدارة الشركة حالياً وجود مؤشرات هامة للإض محلال في قيمة الأعمال السابقة التي تمت على مشروع صوارى وتمثل أهم تلك المؤشرات في إنتهاء الاتفاق فيما بين الشركة وأوراسكوم للتنمية والإدارة (القائم بدور مدير المشروع) بصورة رسمية وتوجه الإدارة لإعادة تخطيط المشروع من جديد، وبناء على ذلك فقد تم إثبات إض محلال في قيمة التكاليف السابقة إنفاقها على المشروع بمبلغ ١٠٨٩٢٠٣٦ جنيه مصرى.

٥-٧ مشروع جمران

يتمثل في قيمة التكاليف المتکبدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتولى أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأراضى بما يتاسب مع المخطط العمرانى المن堪ل لتلك المنطقة.

٦-٧ مشروع توسيعىتى

- يتمثل في قيمة استشارات دراسة التصميم الانشائى لمشروع تو سيفنتى والذى يتمثل في إنشاء عدد ٣٢١ وحدة سكنى سياحى وذلك على قطعة أرض مملوكة للشركة مساحتها الإجمالية ٣٥٤٤ متر مربع بالمرحلة الأولى بتكلفة إنشائية متوقعة تبلغ تقريرياً ٤٦١ مليون جنيه مصرى بخلاف المصروفات الأخرى ذات الصلة بالمشروع. هذا وقد قام مجلس الإدارة بالتصديق على بدء المشروع في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩ وتقوم حالياً الإدارة التنفيذية بإعادة دراسة التكاليف الإستثمارية للمشروع قبل البدء في إجراءات الإنشاءات في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحالية.

وتتمثل التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضى المباعة في:

أراضى المرحلة الأولى	أراضى المرحلة الثانية	تكلفة تقديرية لتنمية الوحدات المباعة
٢٠٢٢/٦/٣٠	٤١ ٠٠٣ ٢٦٢	
٤٢ ٢٥١ ٠٢٦	٧٤ ٨٩٥ ٤٦٩	
٧٧ ٩٤٨ ٥٠٥	٢ ٧١٥ ٣٧٥	
٢ ٨٤٦ ٠٠٧		
١٢٣ ٠٤٥ ٥٣٨	١١٨ ٦١٤ ١٠٦	

٧-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (الشركة التابعة) مشروع الشقق الفندقية – طوابيا

- أبرمت الشركة مع شركة بالم هيلز إتفاقية (Frame Work Agreement) تخص تطوير جزء من المدينة القديمة تمهدأ لاستغلالها في شكل وحدات سياحية فاخرة للبيع وستقوم شركة بالم هيلز بتسويق ذلك المشروع لبيع وحداته مقابل نسبة من أرباح المشروع.

- تم ابرام عدد ٣ ملاحق للتعاقد مع شركة بالم هيلز وذلك لمد فترة التعاقد لاستكمال بيع كافة الوحدات بالمشروع لتنهي في عام ٢٠٢٢ .

٨-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (الشركة التابعة) مشروع الشقق الفندقية - باي فيليج (Bay Village)

يتمثل هذا المشروع في مشروع بمساحة ١١ ألف متر مربع لإنشاء وحدات سياحية فاخرة للبيع بعدد ١٨٥ وحدة وبتكلفة تقديرية إجمالية ٢٠٠ مليون جنيه مصرى كما تستهدف الشركة تحقيق اجمالي ايرادات بقيمة ٣٩٠ مليون جنيه تقريبا

٩-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (الشركة التابعة) مشروع الشقق الفندقية - باي كوندوز (Bay Condos)

يتمثل هذا المشروع في مشروع بمساحة حوالي ٣ ألف متر مربع لإنشاء وحدات سياحية فاخرة للبيع بعدد ٦٠ وحدة سكنية وبتكلفة تقديرية إجمالية ٥٢ مليون جنيه مصرى كما تستهدف الشركة تحقيق اجمالي ايرادات بقيمة تجاوز ١٠٠ مليون جنيه.

وتنتمل تكلفة أعمال تحت التنفيذ لمشروعات الشركة التابعة المبينة عاليه فيما يلى:-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٦/٣٠
١٦٥٢٢١٩٤	١٤٩٣٣٤١٥
٢٢٨٧٩٩٨٨	١٨٩٨١٠٥٦
٢٢٨٠٤٢١	٧١٠٨٤٩
٤١٦٨٢٦٠٣	٣٤٦٢٥٣٢٠

ويتمثل قيمة المنصرف على تلك المشروعات فيما يلى:-

أ- مشروع طوايا (Tawaya):

المحول من استثمار عقارى (نصيب الأرض)

تكلفة أعمال التصميمات الهندسية والانشاءات وأعمال أخرى

موردين دفعات مقدمة

٩٥١٧٥٧٦	٩٥١٧٥٧٦
٢٣٩٩٠٧٩٢	٣٥٩٣٧٥١٨
٥٧٩٩٩٨٨	٣٠٦٠٧٧٢
٣٩٣٠٨٣٥٦	٤٨٥١٥٨٦٦

ب- مشروع باي فيليج (Bay Village):

أصول محولة من الاستثمار العقاري للأعمال تحت التنفيذ عن مشروع باي فيليج

أرض مشروع باي فيليج

وأعمال أخرى متنوعة وبيانها كالاتي:-

تكلفة أعمال التصميمات الهندسية والانشاءات وأعمال أخرى

موردين دفعات مقدمة

اجمالي مشروع باي فيليج

ج- مشروع باي كوندوس (Bay Condos):

أصول محولة من الاستثمار العقاري للأعمال تحت التنفيذ عن مشروع باي كوندوس

أرض مشروع باي كوندوس

وأعمال أخرى متنوعة وبيانها كالاتي:-

تكلفة أعمال تصميمات هندسية

اجمالي مشروع باي كوندوس (*)

٢٠٩٨٧٥٦	٢٠٩٨٧٥٦
٦٤٥٧٢٢	٦٤٥٧٢٢
٣٢٤٤٤٧٨	٣٢٤٤٤٧٨
٨٤٢٣٥٤٣٧	٨٦٣٨٥٦٦٤

رصيد الأعمال تحت التنفيذ

(*) المشروع متوقف وتم رد مبالغ الحجوزات لملاك الوحدات.

-٨ مخزون

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٦/٣٠
٤٧٦٢٩٢٠	٤٣٧٦٨٦٥
٤٧٦٢٩٢٠	٤٣٧٦٨٦٥

مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع

-٩- عملاء وأوراق القبض

٢٠٢١/١٢/٣١ ٢٠٢٢/٦/٣٠

أ. الشركة المصرية للمنتجعات السياحية - (الشركة الأم)

١٠٣٢٥٠٦٠٣٦	١٢١٣٩١٣٨٨٦	عملاء - أراضى
٨٥١٨٠٥٥	٧٧٥٦٨٠٥	عملاء وأوراق قبض مشروع جمران
١٩٩٨١٣٥٣٥	٢٠١١٦٥٢٤١	عملاء - خدمات وإدارة المنتجع
١٢٤٠٨٣٧٦٢٦	١٤٢٢٨٣٥٩٣٢	الفوائد المؤجلة
(٩٩١٧٧٣٢)	(٦٥٨٩٦٧٥)	يخص:
(١١٧٩٧٣٦٨١)	(٢٤٠٠٠٠٠٠)	مجمع الإضمحلال في قيمة العملاء وأوراق القبض *
<u>١١١٢٩٤٦٢١٣</u>	<u>١١٧٦٢٤٦٢٥٧</u>	

بـ. شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (الشركة التابعة)

١٩٧٤٢٤٠٣٣	١٦٨٨٦٢٣٧١	أوراق قبض
٣٣٩٤٨٣٦	٢٥١٤٧٣٧	عملاء إيجار محلات وصيانة وأخرى
(٨١٤٠٣٥٠)	(٦١٢٩٢٧٩)	الفوائد المؤجلة
١٩٢٦٧٨٥١٩	١٦٥٢٤٧٨٢٩	
١٣٠٥٦٢٤٧٣٢	١٣٤١٤٩٤٠٨٦	

وتتمثل في:-

١٢٧٤٣٢٩٥٨	١٠١٢٢١٣٣٩	عملاء وأوراق قبض - أصول غير متداولة
١١٧٨١٩١٧٧٤	١٢٤٠٢٧٢٧٤٧	عملاء وأوراق قبض - أصول متداولة
١٣٠٥٦٢٤٧٣٢	١٣٤١٤٩٤٠٨٦	

- بلغت قيمة الشيكات المستلمة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ من عملاء الشركة والموجلة السداد مقابل أرصدتهم المستحقة عليهم لصالح الشركة مبلغ وقدره ١٧٩١١٣٧٩ دولار أمريكي ومبلغ وقره ٥٣١٠٦٠٧٤ جنية مصرى.

* يتمثل رصيد مجمع الإضمحلال في قيمة العملاء وأوراق القبض المبين عليه في قيمة الإضمحلال في قيمة أرصدة العملاء وأوراق القبض طبقاً للدراسة المعدة بمعرفة الإدارة والتي أعدت في ضوء التقدير المعتمد من مجلس الإدارة لنكون ذلك الإضمحلال نتيجة للظروف الحالية في جمهورية مصر العربية وانعكاسها على نشاط الشركة والتي أدت إلى وجود بعض الصعوبات المالية لدى بعض العملاء بالإضافة إلى تأثر نشاط السوق بسبب بعض الصعوبات المالية التي واجهت قطاع السياحة عامة خلال عدة سنوات سابقة ، وذلك في ضوء افتراض استمرار الارتباط بالعميل ومتابعة عملية التحصيل منهم.

* تتمثل حركة رصيد الإضمحلال في قيمة العملاء وأوراق القبض فيما يلى:-

الإضمحلال في قيمة العملاء وأوراق القبض	المكون خلال الفترة	رصيد أول الفترة	رصيد آخر الفترة
		(١١٧٩٧٣٦٨١)	(١١٧٩٧٣٦٨١)
		(١٢٢٠٢٦٣١٩)	(١٢٢٠٢٦٣١٩)
		(٢٤٠٠٠٠٠)	(٢٤٠٠٠٠٠)

١٠ - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٦/٣٠	
٤٤٥ ٦٧٠	٥٠١ ٥٣٠	عهد نقدية وسلف
٧٧٦ ٨٢٧	١١٤٠ ٨٧٢	مصروفات مدفوعة مقدماً
٧٩١ ٨٣٦	٧٩١ ٨٣٦	تأمينات لدى الغير
١٧١٦ ٩٩٣	١٧٣٨ ٧٥١	إيرادات مستحقة
١٨٩٦٨ ٧٤٦	١٦٦١٢ ٤٠٤	حصة مشاركة وعمولات بيع الوحدات السكنية
٧٧١٧ ٠٧٤	١٢٢٨٨ ٨٥٠	دفاتر مقدمة لمقاولين وموردين
١٥٦١ ٥٢٥	١٦٢٩ ٠١٠	مدينون متتنوعون
٣٨١٣ ٨٢٥	٤٠١٢ ٨٥٦	مصلحة الضرائب - ضرائب خصم من المبلغ
١٤٥٢ ٨٣٩	١٤٥٢ ٨٣٩	ضريبة دخل مسددة (مستحقة للشركة لدى المصلحة) (*)
<u>٣٧٢٤٥ ٣٣٥</u>	<u>٤٠١٦٨ ٩٤٨</u>	
(٣٥٨٠ ٣٦٦)	(٣٥٨٠ ٣٦٦)	<u>يخصم:</u>
<u>٣٣٦٦٤ ٩٦٩</u>	<u>٣٦٥٨٨ ٥٨٢</u>	مجموع الإضمحلال في قيمة مدينون وأرصدة مدينة أخرى

* يتمثل الرصيد في قيمة باقي المددي بالزيادة لمأمورية الضرائب بمبلغ ٤٠٨٩٦٦ جنية مصرى عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ في ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٢. وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد مبلغ ٩٥٦١٢٧ جنية مصرى. طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز أ) ليصبح الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٤٥٢٨٣٩ جنية مصرى. هذا وسيتم تسوية باقي تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية القادمة.

١١ - نقدية وما في حكمها

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٦/٣٠	
٥٠٠ ٣٠١	٧٧٩ ١١٨	نقدية بالصندوق
٤٢ ٢٣٢ ٣٧٠	٤٧ ٨٨٦ ٦٥٢	بنوك - حسابات جارية - جنيه مصرى
٨٧٠١ ٩٩٢	١٠ ٤٩٥ ١٦٦	بنوك - حسابات جارية - دولار أمريكي
٢٣٩٦ ٣٠٨	٢٦٤٣ ٦٣٦	بنوك - حسابات جارية - يورو
٣٨٣ ٤٧٣	٤١٤ ٣١٤	بنوك - حسابات جارية - جنيه إسترليني
٥٤ ٠٧٠ ٧٤٢	٥٤ ١١٠ ٣٩٣	بنوك - ودائع - جنيه مصرى
١١٦٨ ٤٤٦	٧٨٩ ٦٠٤	شيكات تحت التحصيل
<u>١٠٩٤٥٣ ٦٣٢</u>	<u>١١٧١١٨ ٨٨٣</u>	

١٢ - مخصص مطالبات

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٦/٣٠	
٣٢٥٩٩ ٦٣٨	٣٢٥٩٩ ٦٣٨	مخصص مطالبات *
<u>٣٢٥٩٩ ٦٣٨</u>	<u>٣٢٥٩٩ ٦٣٨</u>	

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتمدة نشرها حول المخصصات وفقاً لمعايير المحاسبة نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيامها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

١٣ - دفعات مقدمة من العملاء

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٦/٣٠	دفعتات تعاقد أراضي
٣٥ ٣٢٨ ٩٩٢	٣٨ ٢٤١ ٦٧١	دفعتات تعاقد وحدات مشروع صواري
١ ٠٥٣ ٦٧٢	١ ٢١٦ ٦١٥	مقدمات حجز وحدات مشروع جمران
١٢ ٥٧٤ ٢٢٢	١١ ٢٤٨ ٩٥٣	مقدمات حجز محلات بنظام الاستئجار - الشركة التابعة
٢٢٥ ٨٣٣	٢٢٦ ٥٣٨	دفعتات تعاقد وحجز وحدات مشروع طوايا - الشركة التابعة
٤٥٥ ٦٥٠	٤٥٥ ٦٥٠	دفعتات تعاقد وحجز وحدات مشروع باي فيليج - الشركة التابعة
٥٢٨ ٠٠٨	٢٥٨ ٢٠١	دفعتات مقدمة خدمات أخرى
١٣ ٥٣١	٢٢ ٣٠٢	
٥٠ ١٧٩ ٠٠٨	٥١ ٦٦٩ ٩٣٠	

١٤ - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٤٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٦/٣٠	مقاولين وموردين وأوراق دفع *
١٤٦ ٢٤٨ ٥١٣	١٥٦ ٨١٨ ٣٨١	مقاولين ضمان أعمال
٣ ٢٠٥ ٣١١	٢ ٠٤٣ ٧٦٩	مقاولين - تأمينات اجتماعية
١ ٩٢٧ ٩٩٦	١ ٩٢٧ ٩٩٦	المستحق لجهات حكومية
١٩ ٥٦٤ ٧٧١	٢٠ ٧٤١ ٩٨٤	مصروفات مستحقة
٢٧ ٤٤٤ ٤٥٩	٢٧ ١١٨ ٢٢٦	تأمينات تعاقدات توزيع الكهرباء
٣٢٥ ٠٠٦	٣٣٠ ٠٠٦	تأمينات صيانة
٤٣ ٦٩٢ ٦٤٨	٤٣ ٩٨٩ ٢٤٨	تأمينات من الغير (محلات - الشركة التابعة)
٨٣٨ ٣٣٥	٨٣٨ ٣٣٥	دائنون توزيعات
٥٠٢ ٨٠٧	٥٠٢ ٨٠٧	ابرادات مؤجلة **
٢٩٣ ٩٤٢ ٦٥٣	٢٨٦ ٨٥٧ ٢٠٤	أرصدة دائنة أخرى ***
٨٩ ٨٣٢ ٠٠٠	١٠٢ ٣٨٨ ٠٠٠	دائنون متبرعون
٣٣ ٦٧٨ ٣٥٦	٣٣ ٥٥٥ ٧٧٨	
٦٦٠ ٨٠٢ ٨٥٥	٦٨٢ ١١١ ٧٣٤	

* يتضمن الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ وقدره ٧٧٢٧ جنية مصرى مستحقة لشركة القناة لتوزيع الكهرباء، منها مبلغ ٦٩٧ ٣٦٩ جنية مصرى شيكات صادرة لصالح شركة القناة لتوزيع الكهرباء سداداً لمديونية الشركة

يتضمن الرصد ما يليه:- **

- قيمة الايرادات المؤجلة لمشروع طوايا في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ في قيمة العقود الخاصة بوحدات المشروع هذا وقد بلغت عدد ٢٩ عقد مبرم باجمالي مبلغ ١١٦٤٩٠٦٦ جنيه مصرى.

قيمة الايرادات المؤجلة لمشروع باي فيليج في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ في قيمة العقود الخاصة بوحدات المشروع هذا وقد بلغت عدد ١٣٧ عقد مبرم باجمالي مبلغ ٩٨١٣٧١٣٧١ جنيه مصرى.

قيمة الايرادات المؤجلة لمشروع باي كوندوس في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ في قيمة العقود الخاصة بوحدات المشروع هذا وقد بلغت عدد ٢ عقد مبرم باجمالي مبلغ ٦٦١٣٧٠٦٦ جنيه مصرى.

** يمثل الرصيد في قيمة المسدد من أحد عملاء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ١٠٧٣٨٨٠٠ جنية مصرى كدفعة تعاقد شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعه التعاقد المسددة منه نظراً لتأخره في الوفاء بالالتزامات التعاقدية حتى تاريخه، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وفقاً لما جاء نصرياً بالإضافة (٢٣٠) الموقف القانوني.

- ١٥ - مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

بيان	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٦/٣٠
المستحق للهيئة عن تصرفات الاراضي*	قصير الأجل	طويل الأجل
المستحق للهيئة عن اراضي المرحلة الثالثة**	قصير الأجل	طويل الأجل
الإجمالي		
١١٤٠٧٥٢٤٦	١١٤٠٧٥٢٤٦	٥٣٩٤٧٧٢١٠
--	--	٥٣٩٤٧٧٢١٠
١١٤٠٧٥٢٤٦	١١٤٠٧٥٢٤٦	٦٤٤٩٠٨٠٣٥
		٦٤٤٩٠٨٠٣٥

* يتمثل هذا البند في قيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية عن تصرفات الشركة في أراضي المرحلة الأولى والثانية أيضاً رقم (٢٧ ، ١-١) ، وجارى حالياً استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضي طبقاً لأسس التحاسب المتفق عليها مع الهيئة كما يلى:

بالنسبة للمرحلة الأولى يستحق الهيئة ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزيد بنسبة ١٠٪ سنويًا وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥، والذي تضمن أن الأراضي المباعة لإقامة مشروع فندق يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأراضي المباعة. هذا وقد قامت الشركة باتخاذ إجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية من مركز سهل حشيش والذي بموجبه تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧,٥٪ من قيمة التصرف أو ١١,٢٥ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد تزيد بنسبة ١٠٪ سنويًا من تاريخ أول تعاقده أيهما أكبر.

بالنسبة للمرحلة الثانية في إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية من مركز سهل حشيش المشار إليها عاليه فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأسس المتتبعة للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرمة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء في ٢٨ يوليو ٢٠٠٥، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عاليه بواقع

١,٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للنصرفات على قطع الأرضي المخصصة للاستخدام الفندقي أو ٥ دولار أمريكي بالنسبة لقطع الأرضي المخصصة للسكن السياحي.

^{**} يمثل البند في باقي قيمة المستحق للهيئة عن أراضي المرحلة الثالثة كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣-٧)

- ١٦ - رأس المال

رأس المال المرخص به

تم تحديد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنية مصرى.

رأس المال المصدر والمدفوع

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ وقدره ١٠٥٠٠٠٠٠ جنية مصرى وعدد الأسهم ١٠٥٠٠٠٠٠ سهم مدفوعة بالكامل قيمة السهم واحد جنية مصرى.

- ١٧ - نصيب السهم في الخسائر

عن ستة أشهر المنتهية في	عن ثلاثة أشهر المنتهية في	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠
		٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠

صافي خسائر الفترة - مالكي الشركة الأم	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة
(٦١٨٦٧٩١)	(٣٥٢٧٥٤٣)
١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠
(٠,٠٠٥)	(٠,٠٠٣)
(٠,٠١٢)	(٠,٠٧٤)
١٠٥٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠
(٧٧٢٠٤٦٤٥)	(١٢٧٣٧٩٥٥)

- ١٨ المعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة من أعضاء مجلس الإدارة ومساهمي الشركة:

١/١٨ أرصدة المعاملات مع شركات مساهمة وممثلة بأعضاء مجلس الإدارة

- تتضمن أرصدة العملاء الظاهره ضمن الأصول المتداولة (إيضاح رقم ٩) الأرصدة التالية والتي تخص شركات مساهمة بالشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السابقة قبل مساهمتهم برأس مال الشركة.

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٦/٣٠	
١٠٣٤١٢٥٢	١١٥٥٣٣١٦	عملاء - أراضي
٤٥١٧٦٣٠٤	٤٥١٥٤٨٧٣	عملاء - أراضي خدمات المجتمع والمرافق
(٢١٨٠٩٧٢)	(٢١٨٠٩٧٢)	الإضمحلال في قيمة أرصدة عملاء أراضي
(٣٨١٥٩٨٤٠)	(٣٨١٥٩٨٤٠)	الإضمحلال في قيمة أرصدة عملاء خدمات المجتمع والمرافق
<u>١٥١٧٦٧٤٤</u>	<u>١٦٣٦٧٣٧٧</u>	

٢/١٨ أرصدة المعاملات مع أفراد مساهمة وممثلة بمجلس إدارة الشركة (مجموعة مرتبطة)

تتضمن أرصدة العملاء في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والظاهره ضمن (إيضاح رقم ٩) مبلغ ٤٧١ ٥٣٨ ٦٤٣ جنيه مصرى (مبلغ ٨٢٥ ٧٣٨ ٥٤٧ جنيه مصرى في ٢٠٢١/١٢/٣١) والتي تخص مجموعة مساهمين أفراد مرتبطة وذلك مقابل شراء قطع أراضي من الشركة وقد تم بيع الأرض لهم خلال السنوات السابقة قبل مساهمتهم برأس مال الشركة، بالإضافة الى مصاريف خدمات متوجه عليهم بلغت قيمتها ٦٧٥٥ ٢٦٧ ٦ جنيه مصرى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ (٢٦٧ ٦ جنيه مصرى في ٢٠٢١/١٢/٣١).

٣/١٨ ضمن بند الدائنون والأرصدة الدائنة

بلغت إجمالي التعاملات مع المساهم شركة رواد السياحة - الرواد (والتي تملك أسهم بنسبة ٣,٧١٪) من أول يناير ٢٠٢٢ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٥١٠ ٠٠٠ جنيه مصرى والظاهره ضمن (إيضاح رقم ١٤) ١٨١٩ ٣٤٤ ١ جنيه مصرى خلال عام ٢٠٢١ مقابل تأجير مقر الشركة بالقاهرة.

٤/١٨ ضمن أرصدة عملاء دفعات مقدمة

يتضمن رصيد عملاء دفعات مقدمة مبلغ ١٦٩ ١٤ ٧٤١ ١٤ جنيه مصرى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ (٢٠٢٢/٦/٣٠ ١٢ ٣٣١ ٢٥٤ جنيه مصرى في ٢٠٢١/١٢/٣١) مستحق لبعض مساهمي الشركة الأفراد كما هو مبين ضمن البند (٢/١٨) عاليه، وذلك مقابل التعاقد على شراء قطع أراضي من الشركة والظاهره ضمن (إيضاح رقم ١٣).

- ١٩ ايرادات النشاط

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	إيرادات نشاط الشركة التابعة
--	٤١١١٢٦٢	٥٠٤١٢٨٨	١١٨٨١٣٥٤	إيرادات بيع وحدات مشروع طوابا
٨٧٦٧٤٢	٥٣٧٠٠٣	١٨٠١٩٩١	١٠٥٤٤٠٧	إيرادات إيجارات المحلات
١٩٦٩٦٨	٢٨١٧٥٣	٤١٢١٣٧	٥٠٣٥٥٠	إيرادات صيانة
٥٣٧٣٥٤	٦٦٢٤١٥	٩٧٤١٩٩	١٠٣٧٩٤٤	إيرادات نشاط أخرى
١٦١١٠٦٤	٥٥٩٢٤٣٣	٨٢٢٩٦١٥	١٤٤٤٧٢٥٥	إيرادات الشركة التابعة
--	--	(٦٤٣٥٠٠)	--	مردودات مبيعات أراضي وفيلات - مشروع جران
١٦١١٠٦٤	٥٥٩٢٤٣٣	١٧٩٤٦١٥	١٤٤٧٧٢٥٥	صافي إيرادات النشاط

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
 تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

- ٤٠ - إيرادات خدمات مواده

عن الثلاثة أشهر المنتهية في	عن ستة أشهر المنتهية في	عن ستة أشهر المنتهية في	عن ستة أشهر المنتهية في	
٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	إيرادات خدمات توريد كهرباء
١٣٢٨١٠٠٧	١٥٧٥٠٥٣٤	١٩٤٤٧٤٢٥	٢٤٤٠٧٦٠٤	إيرادات خدمة توريد مياه
٦٦٠٢٥٧٩	٦٩٨٢٤٢٢	١١١١٥٢٥١	١٢٧٤٣٦٩٢	إيرادات توريد مياه ري
٦٦٣٦٢٢	٩٥٩٥٠٠	١٠٧٧١٨١	١٥٣١٨٠٦	إيرادات خدمات المنتجع *
١٤٨٠٨٧٣	٢١٨٣٥٧١	١٧٥٩٧٣٧	٢٧٤٢٢٨٧	
٢٢٠٢٨٠٨١	٢٥٨٧٦٠٢٧	٣٣٣٩٩٥٩٤	٤١٤٢٥٣٨٩	

*

تمثل إيرادات خدمات المنتجع في مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لكافة المراقب والبنية التحتية لمراكز سهل حشيش وذلك في ضوء ما تم التوصل إليه من اتفاق مع جمعية مستثمرى سهل حشيش في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذي بموجبه تم الإنفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢,٥ جنيه مصرى للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع ٥٪ سنويًا بدءاً من ١/١/٢٠١٣. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٥ تقرر محاسبة العملاء عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية، هذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءاً من عام ٢٠١٦. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠١٧ تقرر الموافقة على محاسبة العملاء ابتداءً من يناير ٢٠١٧ بواقع ٣,٩٥ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم. وبموجب القرار الصادر من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٨ تقرر زيادة سعر التحاسب عن المتر المربع الواحد ليصبح ٥,٨ جنيه مصرى / متر للمطوريين و ٤,٨ لالأراضي المستخدمة كملعب جولف وذلك بدءاً من الأول من يوليو ٢٠١٨، وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٩/٧/٧ فقد تقرر زيادة سعر التحاسب إلى ٦,٦٦ للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم ، ووفقاً لقرار مجلس الإدارة المؤرخ في ٣ فبراير ٢٠٢١ بالموافقة على توجيهات لجنة المراجعة والحكمة المنعقدة في ٢٧ يناير ٢٠٢١ والتي أفادت باعفاء كافة عمال الشركة من إيرادات خدمات المنتجع عن عام ٢٠٢٠ كمشاركة لعملائها في الآثار الناجمة عن جائحة كورونا العالمية.

١١- تكاليف الحصول على الإيراد

عن الثلاثة أشهر المنتهية في	عن ستة أشهر المنتهية في	عن ستة أشهر المنتهية في	عن ستة أشهر المنتهية في	تكاليف الحصول على الإيراد للشركة الأم
٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	تكلفة مبيعات الأرضي المرحلة الأولى والثانية
--	١١٣٦١٧٣	--	١٤٧٠٢٥٠	بخصم:
--	--	(١٤٣٥٢٦٣)	--	تكلفة مبيعات أراضي وفيلات مستردة - جران
--	١١٣٦١٧٣	(١٤٣٥٢٦٣)	١٤٧٠٢٥٠	أجمالي تكاليف الحصول على الإيراد - الشركة الأم
١٤٥٨٢٩٢	٦٢٤٣٣٣١	٦٤٥٩٥٨٧	١٠٨٦٠٣٣٩	تضاف :
١٤٥٨٢٩٢	٧٣٧٩٥٠٤	٥٠٢٤٣٢٤	١٢٣٣٥٨٩	تكاليف النشاط - الشركة التابعة *

* تتمثل تكاليف النشاط للشركة التابعة المبين عاليه في تكلفة الوحدات المباعة بمشروع طوابيا وتكلفة تشغيل نشاط تأجير المحلات المملوكة للشركة التابعة بمنطقة المدينة القديمة بمنتجع سهل حشيش بالغردقه، وفيما يلى بيان تلك التكاليف عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢:-

عن الثلاثة أشهر المنتهية في	عن ستة أشهر المنتهية في	عن ستة أشهر المنتهية في	عن ستة أشهر المنتهية في	
٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	تكلفة بيع وحدات بمشروع طوابيا
--	٣٨٩٨٤٦٩	٣٣٩٤١٥٦	٧٦٩٥٠٧	تكلفة صيانة ونظافة وامن وحراسة
٢٥٨٥٨٣	١٦١٤٨٦٨	٧٧٣٢٦٤	٢٣٩٩٤٣٩	اهلاك أصول ثابتة - تشغيل (ايضاح رقم ٤)
٢٥٦٢٣٦	٢٢٢٢٣٩	٥١٦٦٨٧	٤٢٩٩٥٠	اهلاك استثمارات عقارية (ايضاح رقم ٥)
٢٧٥٤٨٤	٢٥٤٠٠٤	٥٥٠٩٥٧	٥٠٨٠٠٨	أخرى
٦٦٧٨٨٩	٢٥٣٧٥١	١٢٢٤٥٢٣	٤٥٣٤٣٥	
١٤٥٨٢٩٢	٦٢٤٣٣٣١	٦٤٥٩٥٨٧	١٠٨٦٠٣٣٩	أجمالي تكاليف الحصول على الإيراد للشركة التابعة

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
 تابع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٤- تكاليف خدمات مؤدah

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	
١٧٨١٣٨٣٤	١٩٨٧٠٠٣٧	٢٧٢٥٤٥٥٦	٣٣٥٥٣٨٠٧	تكاليف كهرباء
١٢٠٢٩٥٢	١٠٢٢٠٤٤	١٩٨٧٥٧٢	١٤٤٤٢٤٤	تكاليف مياه
٢٤٧٢٠٠	٢٤٧٢٠٠	٤٩٤٤٠٠	٤٩٤٤٠٠	تكاليف مياه رى
١٠٩٥٨٢	١٠٢٨٩٩	١٧٤٦٦٨	١٧٥٦٦٦	تكلفة تشغيل الشاطئ
١٠٩٦١٧٧	٨٨١٧٤٩	٢٣٣٩٠١١	١٨٥١٥٩٩	إهلاك أصول ثابتة - ایضاح رقم (٤)
٢٢١١٧٢٨	٢٦١٠٤٣٥	٤١٢٩٦٥٣	٤٦٠٢٩٧٩	أجور ومرتبات وما فى حكمها
١٥٠٨٠٠٨	١٩٢٨١٩٧	٣٢٤٩٠٨٣	٣٦٧٤٤٩٧	عقودات عماله مؤقتة
١٣٧١٤٢٨	١٣١٧٨٥٧	٣٣٤٤١٤٢	٣٠٧٢٠٣٠	عقودات أمن وحراسة
١٠٧٩٠٨	١٨٨٠٥	٢٢٢١٢٤	٣٧٠٥١	مصروفات نظافة
٢٦١٢٧٠	٢٦٧٦٠٩	٥٠٣٠٦٤	٥٤٢٥٥٣	مصروفات سيارات
٢٠٩١٢٥	٢٤٣٧٦٧	٤٧٥٥٦٩	٧٠٩٢٩٩	مصروفات الصيانة
١٥٠٩٠١	٥٣١٤٨	٢٦٨٦٤٤	١٨٧٣٢١	مصروفات أيجارات
٤٤٦٩٥٨	٢٨٧٤٥٧	١٠٨٥٣٩٦	٧٧٦٨١٤	مصروفات أخرى
٢٦٧٨٧٠٧٢	٢٨٨٥١٢٠٢	٤٥٥٢٧٨٨٣	٥١١٢٢٢١٠	

ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلى:

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	
٢٠٩١٦٧٠٤	٢٢٤١١٣٨٧	٣٣٣٣٥٦٠٣	٣٨٢٩٦٤٨٠	تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه
٥٨٧٠٣٦٨	٦٤٣٩٨١٥	١٢١٩٢٢٨٠	١٢٨٢٥٧٣٠	ورى وإتصالات وأخرى
٢٦٧٨٧٠٧٢	٢٨٨٥١٢٠٢	٤٥٥٢٧٨٨٣	٥١١٢٢٢١٠	تكلفة خدمة إدارة المنتجع

٢٣- إيرادات أخرى

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠	
٧٨١٢٤	٨٥٤٥٥٣	١٥٦٣٧٩	١٠٨٦٢١٠	تأجير أراضي فضاء
١٠٤٠٧٨٤	٦٤٤٧٦٣	٢٢٠٨٩٦٩	١٨٢١٠٣٨	تأجير شاطئ
٢١٧٨٠٠	(٢٢٠٠)	٢٣١٠٠٠	١٥٩٧٢٠	تأجير الرصيف البحري
٦٩٩٩٣٠	٨١٩٧٢١	١٣٥٦١٩٠	١٥٨٨١٧٠	تأجير أبراج اتصالات
٢٥٤٢٣٠	٣٣٤٥٩٠	٥٠٨٤٥٨	١٢١٢٢٢٤	مد مرافق لاراضي العملاء
٧٠٩٤٤٥	٥٨٦٢٥٣	١١٨٢٣٥٢	١٦٧٨٨٠	إيرادات متعددة
٣٠٠٣١٣	٣٢٣٧٦٨٠	٥٦٤٣٣٤٨	٧٥٤٦٤٤٢	

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
 تابع الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤-مصروفات تشغيل أخرى

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠		عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠			
٦٣٣٠٠	٦٠٢٠٥	٩٤٠٥٢	٩٤٥٦٣	تكلفة تشغيل الشاطئ	
٦٧٢٢٤٦	٥٣٨٧٧٣	١٢٥٩٤٦٨	٩٩٧٠١٥	إلاك أصول ثابتة - إيضاح رقم (٤)	
١٣١٧٤٦٥	١٥٣٧٠٧٧	٢٢٢٣٦٥٩	٢٤٧٨٥٢٧	أجور ومرتبات وما في حكمها	
٩٢٦٨٧١	١١٥٣٤٧٢	١٧٤٩٥٠٦	١٩٧٨٥٧٥	تعاقادات عمالة مؤقتة	
٨٦٨٦١١	٨٢٥٣٤٧	١٨٠٠٦٩١	١٦٥٤١٧٠	تعاقادات أمن وحراسة	
٦٥٦٣٩	١١٣٣٠	١١٩٦٠	١٩٩٥١	مصروفات نظافة	
١٥٦٦٣٥	١٦٢٢٣٦	٢٧٠٨٨٠	٢٩٢١٤٤	مصروفات سيارات	
١٥٣٨٠٩	١٦١٩٧٢	٢٥٦٠٧٥	٣٨١٩٣٠	مصروفات الصيانة	
٨٩٠٢٣	٣٧٤٧٠	١٤٤٦٥٤	١٠٠٨٦٥	مصروفات إيجارات	
٢٨٢٧٩٢	١٨٨٣٤٣	٥٨٤٤٤٣	٤١٩٤٨١	مصروفات أخرى	
٤٥٩٦٣٩١	٤٦٧٦٢٢٥	٨٥٠٣٠٣٦	٨٤٩٧٢٢١		

٥-مصروفات بيع وتسويق

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠		عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠			
٣٧٢١٤٢	١٢٨٤١٢	٩٩٢٥٢٦	٢٧٤٩٤٠	أجور ومرتبات وما في حكمها	
٦١١٢٥	٢٤٥٦٣٤٣	١٦٠١٢٥٢	٢٤٥٦٣٤٣	عمولات مبيعات أراضي ووحدات سكنية	
١١٧٩٦٢	٦٧٢٠٠	٢٣٨٩٧٣	١٤٩٩٥٣	مصروفات دعاية وترويج وإعلان	
١٢٧٥٠	١٣٠٤٩٩	٥١١٥٠	٢٦٦٤١٦	مصروفات أخرى	
٥٦٣٩٧٩	٢٧٨٢٤٥٤	٢٨٨٣٩٠١	٣١٤٧٥٥٢		

٦-مصروفات إدارية وعمومية

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠		عن ستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠			
٣١٨٣٧٠٩	٢٩٢٠٥٨٨	٥٨٧٤٩٥٠	٦١٢٣٨٠٦	أجور ومرتبات وبدلات وما في حكمها *	
٣٧٥٠٠	٣٢٠٠٨٦	٦٧٠٠٠	٥٣٨٠٨٦	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية	
٨٥٨٢٤	--	٣٩٢٧٥٤	--	تعويضات إنهاء خدمة	
٣٦٣٥١٢٩	١٣٣٨٩٢٠	٣٩٦٢٣٣٨	١٩٤٩٨٤٦	مصروفات إستشارات وأتعاب مهنية	
٤٥٢٨٧٠	٢٤٥٧٢٩	٩٤٠٤٠٢	٥٤٦٦٩٧	إلاك أصول ثابتة (إيضاح رقم ٤)	
٣٢٧٦٢	٥٠٨٧٣	٥٥٣٦٢	٨١٧٠٦	مصروفات بنكية	
٤٤١٥٩٤	٥١٦٨٦٥	١٣٢١٠٤٤	١٠٣٣٨٧٥	إيجارات	
٩٩٨١٣	١٠٣١١٣	١٨٦٦١٦	٢٣٩٥٢٥	أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر	
١٠٨٧٦٥	١١٢٤٤٤	٢٠٧١٤٥	٢٤٣٤٢١	مصروفات سفر وإنفاق	
١٨٤٦٢٥	٢١٦٣٧٢	٣١٨٩١٥	٣٦٥٦٥٠	اشتراكات	
٢٤٩٠٢٦	٣٦٣٥٢٠	٣٨١٨٩٣	٨٩٢٧١٦	أخرى	
٨٨٥٤١١٧	٦١٨٨٥١٠	١٤٣١١٣٧٤	١٢٠٢٥٣٢٨		

٢٧- إيراد التمويل بالصافي

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠		عن الستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠		فواتد دائنة فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية	
١٧٤١٧٩٨	١٤٦٠٨٩٨	٣٤٢٩٨٠١	٢٨٧٢٤٨٠		
(١٨٩٠٨٤)	(١٨٧٢٨٣٣٠)	(٤٣٦٩٤١)	٤٧٠٤٥٥٩٦		
<u>١٥٥٢٧١٤</u>	<u>(١٧٢٦٧٤٣٢)</u>	<u>٢٩٩٢٨٦٠</u>	<u>٤٩٩١٨٠٧٦</u>		

٢٨- ضريبة الدخل

عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠		عن الستة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠		ايضاح رقم	الضريبة المؤجلة
١٢٢١٠٩٨	(٣٥٥٩٩٤٨)	٤١٤٨٦٢١	(٤١٠٦١٢٠)	(١-٢٨)	
<u>١٢٢١٠٩٨</u>	<u>(٣٥٥٩٩٤٨)</u>	<u>٤١٤٨٦٢١</u>	<u>(٤١٠٦١٢٠)</u>		

١-٢٨ (التزامات) أصول ضريبية مؤجلة

الرصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠	حركة الفترة	الرصيد في ٢٠٢٢/١/١	
(٧٩٧٩٣٣٣)	٦٤٢٥٠	(٨٠٤٣٥٨٣)	فروق أصول ثابتة
(٦٣٦٦٣٩١٥)	(٢٦٩٤٣٩٥٦)	(٣٦٧١٩٩٥٩)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية غير المحققة
١٠٦٤٤٦٣٤	(٤٦٨٢٣٣٦)	١٥٣٢٦٩٧٠	خسائر ضريبية مرحلة
٥٧٨٢٨٨٧٠	٢٧٤٥٥٩٢٢	٣٠٣٧٢٩٤٨	فروق مخصصات وإضمحلال
(٣١٦٩٧٤٤)	(٤١٠٦١٢٠)	٩٣٦٣٧٦	صافي أصول / (التزامات) الضريبية

٢-٢٨ تتمثل الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل ضريبي مؤجل ما يلي:-

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/٦/٣٠	
٥١٣٨٦١	٥١٣٨٦١	مخصصات وإضمحلال في قيمة الأرصدة المدينة
٦١٦٦٤٤١	٦١٦٦٤٤١	خسائر مرحلة
٤٨٨٥١١٤١	٦٥٢٠٩٨٣٩	صافي فروق ترجمة عملات أجنبية - خسارة
<u>٥٥٥٣١٤٤٣</u>	<u>٧١٨٩٠١٤١</u>	

- لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبنود السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كافياً باحتمالية استخدام الأصل لتخفيف الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

٤٩- الحقوق غير المسيطرة
يتمثل الرصيد الظاهر بقائمة المركز المالي المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ في نصيبهم من حقوق الملكية في الشركة التابعة على النحو التالي:-

٢٠٢٢/٦/٣٠

(٥٤٢٤٣٦٩)

رصيد ٢٠٢٢/١١

إضاف:

نصيب الحقوق غير المسيطرة في أرباح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢
٢٠٢٢/٦/٣٠ رصيد (٢١٤٨٧٢٩٠) (١٦٠٦٢٩٢١)

٤٠- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تخصيص الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، تمت الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ طبقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٤

تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الرابط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفاده الشركة بنموذج (١٨) ضرائب وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية.

السنوات ٢٠٠٨ / ٢٠٠٥

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ وقد أسفر الفحص عن وجود رصيد دائن قدره ٩٦٦٤٠٨ جنية مصرى للشركة لدى مصلحة الضرائب وتم تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

٢٠٠٩

تم الانتهاء من الفحص الفعلى لسنة ٢٠٠٩ وتم استلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات المأمورية وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني المحدد وقد تم إنتهاء النزاع في اللجنة الداخلية بجلسة ٣٠ مايو ٢٠١٨ وصدر قرار اللجنة الداخلية بالموافقة من إدارة الشركة بوعاء خسائر قدرها ٩٤٦٧٥٥ جنية مصرى + وعاء مستقل م٥٦ بمبلغ ٦٠٩ جنية مصرى يستحق عنه ضريبة قدرها ١١٨٩٢٢ جنية مصرى، وتم تسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طبقاً لنموذج ١٩ حجز في ٢٠١٩/١٣١.

السنوات من ٢٠١٠ - ٢٠١٣

قامت المأمورية بالفحص التقديري لتلك السنة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها في الميعاد القانوني المحدد وبناء عليه تم إخطار الشركة وتم عمل محضر في تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ وتم إخطار الشرك بتحويل الملف إلى لجان الطعن الضريبي، وتم الانتهاء من أعمال إعادة الفحص، وقامت الشركة بالموافقة على نتيجة إعادة الفحص بتاريخ ١١/١١/٢٠١٨. وقد أسفر الفحص عن خسائر ضريبية قدرها ١٧١ مليون جنيه مصرى وثُرِّحل وتُغطى أو عية السنوات ٢٠١٣/٢٠١٠ بالإضافة إلى أو عية ضريبية مستقلة.

الشركة المصرية للمنتجعات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
 تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢
 (جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

				بيان م٥٦
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٥٨١٨١٢	٥٩٣٢٠٧	٢٣٩٠٨٩٥	١١٨٤٩٠٨	اتعب واستشارات اعمال تحت التنفيذ
--	--	١١٩١٣٢٥	١١٢٣٠٣٢	اتعب واستشارات ضمن مصروفات عمومية
٤٧٧٥٥	١٠٢٩٠	--	--	اتعب توظيف
--	--	--	٦٠٠٠٠٠	علامة تجارية
<u>٦٢٩٥٦٧</u>	<u>٦٠٣٤٩٧</u>	<u>٣٥٨٢٢٢٠</u>	<u>٨٣٠٧٩٤٠</u>	<u>إجمالي</u>
<u>٢٠١٣</u>	<u>٢٠١٢</u>	<u>٢٠١١</u>	<u>٢٠١٠</u>	<u>بيان م٥٧</u>
--	٢٦٦١٢١	٣١٢٥٠	--	عمولات

كما تم اخطار لجنة الطعن بصورة رسمية من نتيجة إعادة الفحص بعد موافقة الشركة عليها، وقد صدر قرار لجنة الطعن بانهاء النزاع صلحاً مع المأمورية وتم الربط على الملف، وجارى تسوية ضريبة الاوعية المستقلة مع ما سبق سداده منها.

أعوام ٢٠٢١ - ٢٠١٤

تم تقديم الإقرار في المواعيد القانونية وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥. وجارى التحضير لأعمال الفحص عن السنوات ٢٠١٩/٢٠١٤.

ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤:

تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف المأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨:

- تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٣١٦٦٥ جنيه مصرى، وتم السداد.

- قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٥٢١٢٢١٥ جنيه مصرى وتم السداد.

- تم فحص سنة ٢٠٠٨، وصدر نموذج (٣٨-مرتبات) بفارق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنيه مصرى وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافتقت فيها الشركة على بعض البنود بناء على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنيه مصرى بينما اعترضت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمة الضريبة المطلوب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنيه مصرى وتم إحالة أوجه الاعتراض إلى اللجنة المتخصصة للبت فيها.

- وبموجب قرار اللجنة الداخلية بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٩ تم قبول اعتراض الشركة وتم الربط بمبلغ ٧١٦٥٩ جنيه مصرى لا غير وتم أنهاء النزاع عن عام ٢٠٠٨ صلحاً واطهار لجنة الطعن بذلك.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

قامت المأمورية بربط تقديرى عن تلك السنة بنموذج (٣٨) تقديرى وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى وتم إعادة الفحص عن لتلك السنوات وقد اسفر الفحص عن فروق قدرها ٨٧٣٠٢٣٠١ جنية مصرى جاري تسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرف المصلحة.

السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨

تم فحص تلك السنوات على أساس دفترى. وقد اسفر الفحص عن فروق ضريبية قدرها ١٢٤٣٣٢٦١ جنية مصرى تتضمن ٦٥١٠١٢ جنيه مصرى مقابل تأخير، وتم الطعن على نماذج ٣٨ مرتبات، وقد صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ قرار اللجنة الداخلية بالمركز اتفاقاً بفارق فحص قدرها ٢٢٠٣٨٤ جنية مصرى بالإضافة الى مبلغ ٥١٠٩٨٥ جنيه مصرى قيمة مقابل التأخير، وتم سداد الضريبة بالكامل وجارى تسوية الغرامات فى ضوء القانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠.

عام ٢٠١٩

جارى التحضير لأعمال الفحص الدفترى

٢٠٢١/٢٠٢٠

لم تطلب للفحص.

الضريبة على القيمة المضافة

- تخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذى يتم التعامل به اعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦ بدلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.
 - تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.
 - تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٥ وقد اسفرت فروق نهاية قدرها:
 - السنوات ٢٠١٠ - ٢٠١٠ مبلغ قدرة ٣٥٩ ٧٩٣ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة
 - السنوات ٢٠١١ - ٢٠١٣ مبلغ قدرة ٠٨٦ ٢٧٩ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة
 - السنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٥ مبلغ قدرة ٦٣١ ١٩٠ جنيه مصرى وتم سداد تلك الفروق الضريبية
- السنوات ٢٠١٦ - ٢٠٢١

تقوم الشركة بتقديم اقرارات ضرائب القيمة المضافة في المواعيد القانونية.

ضريبة الدعم

تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ ٢٠٠٦ وتم الربط والسداد.

لم تقم المأمورية حتى تاريخه بفحص السنوات من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٢١.

٣١- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والصناديق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينة) وكذلك الالتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة ودائنو شراء أراضي وال媿وردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على إتمام التبادل ب-Barada حر، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية في تاريخ المركز المالي قيمتها العادلة.

خطر العملات الأجنبية

تتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ما يعادل مبلغ ٨٥٠ ٥٢٤ ٧٨٦ جنية مصرى ١ ٤٣١ ٧٣٢ ٨٠٥ ١ جنية مصرى على التوالي، وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي.

العملات الأجنبية	فانض
الدولار الأمريكي	٤٥١ ٥٨٠ ١٩
يورو أوروبي	٤١٦ ١٣٠
جنية إسترليني	٦٣٩ ٢٨

كما هو وارد بالإيضاح رقم (٣-٢) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السارى في تاريخ قائمة المركز المالي.

خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في الائتمان الممنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوي السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد التزاماتهم وعقود بيع الأراضي التي تبرمها الشركة مع عملائها هي عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاة العملاء بكامل قيمة الأرضي.

٣٢-الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجنب ٥٪ من صافي الربح لتكوين احتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر. ويمكن استخدام الاحتياطي القانوني لتغطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة.

٣٣-الموقف القانوني

١- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والمقدر مساحتها بناء على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحلتين الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٩٨٦٣٧٨ جنيه مصري، (ايضاح رقم ٣-٨) هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه وال الصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني وجلسه ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصریح بتقديم المذکورات خلال أسبوعين، وقد أفاد المستشار القانوني بورود التقرير في دعوى الإلغاء بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وهو تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى جلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠١٨ وفي تلك الجلسة تم إحالة الدعوى إلى دائرة أخرى ، عقدت أول جلسة بعد الإحاله من الدائرة أولى أفراد في ١١ مايو ٢٠١٩ وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى إدارياً إلى جلسة ٤ يوليو ٢٠١٩ وبتلك الجلسة تم إعادة التأجيل إلى جلسة ٢٦ أكتوبر ٢٠١٩ وذلك لإعلان الهيئة بإحاله الدعوى إلى دائرة أخرى و بتلك الجلسة دفع محامي الهيئة بعدم اختصاص الدائرة بنظر النزاع لكونه متعلق بالتراخيص وليس عقد وطلب أحالتها إلى دائرة أخرى وقد تقدم بحافظ مستندات وتم تأجيل النزاع الدعوى إلى جلسة ١٨ يناير ٢٠٢٠ للاطلاع ، وبتلك الجلسة تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ مارس ٢٠٢٠ لإدخال خصومجدد من جانب الشركة والإعلان بالادخار ، وبجلسه ٢١ مارس ٢٠٢٠ تم تأجيل نظر الدعوى إلى ٩ مايو ٢٠٢٠ لذات القرار السابق وبهذه الجلسة تم التأجيل إدارياً لجلسة ١ يوليو ٢٠٢٠ بسبب عدم انعقاد الجلسات نتيجة تداعيات فيروس كورونا المستجد وقد تم تداول عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠٢٢ وبتلك الجلسة قررت المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة بجلسه ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٢.

١- وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الدعوى مُرجحة الكسب وذلك بالرغم من ان تقرير هيئة المفوضين قد جاء على خلاف الرأي السائد واستناداً على ما يلى :

- انتهى تقرير الهيئة إلى رفض الدعوى وقد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٩٥ الصادر في شأن الشروط المنظمة في إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي المخصصة للهيئة العامة للتنمية السياحية، وتعديلها بالقرار رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ وان القرارات سالفي الذكر لا ينطبقاً على الشركة من حيث القانون أو الواقع وذلك أن القرار الأول صدر في ١٩ نوفمبر والثاني في عام ٢٠٠٥، أي بعد تاريخ العقد مع هيئة التنمية السياحية والمورخ في ١٩٩٥/١٠/١٩.

- والمقرر وفق القواعد الأصولية والمبادئ القضائية أن القرارات الإدارية والقوانين لا تسرى على الواقع السابقة على إصداره - أي الآثر الرجعي للقوانين والقرارات - ومن ثم بات أن تنظيم القرار للواقع لا يسري على العقد سند الدعوى وأذ تجاهل تقرير هيئة المفوضين هذا الأمر فيكون قد أصابه العوار إذ أن العقد سند الدعوى بكل ضوابطه وقواعد هو القانون الحاكم للعلاقة بين طرف الدعوى وهو ما تجاهله تقرير هيئة المفوضين.
- وفي إطار تفسير العقد فالثبت ان الثلاثة مراحل أ، ب، ج وهي المساحات التي تناول تنظيم بيعها للشركة، فقد وردت في تنظيم قانوني شامل تلك المراحل بما يحقق الهدف من البيع وهو التنمية المقصودة، ومن ثم لا يمكن تنفيذ العقد إلا بتكامل مراحله.
- إن الشركة قد اوفت طيلة فترة تنفيذ العقد بالتزاماتها التنموية سواء مراحل (كهرباء - محطات تحلية - صرف صحي - طرق - اتصالات) وراعت الوفاء بالالتزاماتها بما فيها المخطط العام منذ تحرير العقد شامل المرحلة الثالثة، وقد نفذت الشركة مشروعات على اراضي تلك المرحلة مثل سكن العاملين ومحطة الكهرباء والتي اخذت عليها الموافقة من الهيئة قبل التنفيذ بما يؤكد علم الهيئة التام بتنمية اراضي المرحلة الثالثة وموافقتها على ذلك، وعليه نؤكد أن الشركة قد قامت بكل ما أوفره العقد من التزامات وضوابط لتنفيذ العقد.
- إن هناك تقارير صادرة عن جهات قضائية أشارت إلى سلامه موقف الشركة القانوني ودعمت موقفها مثل تقرير إدارة الكسب غير المشروع.
- وعليه يكون قد ظهر عوار الأساس القانوني لتقرير هيئة المفوضين وسلامة موقف الشركة في طلباتها أمام المحكمة المختصة وهناك العديد من السوابق القضائية التي تؤكد ذلك وتشير إلى أن تقرير هيئة مفوضي الدولة غير ملزم - باعتباره رأي استشاري لهيئة المحكمة حال نظر الموضوع أمام محكمة الموضوع، لذا فإننا نرى أن القضية مرحلة الكسب
- هذا ويرى المستشار القانوني الخارجي للشركة مكتب متعدد بسيوني للمحاماة والاستشارات القانونية أن تقرير هيئة المفوضين وهو استشاري غير ملزم للمحكمة قد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ وهو قرار لاحق زمنياً على تاريخ العقد مما يعني أنها لا تسرى على العقد ، وكذلك تجاهل تقرير المفوضين حقيقة أن التعاقد مع الهيئة بشأن مراحل المشروع الثلاث تم باعتباره تعاقده متكاملاً ، علاوة على وفاء الشركة بالالتزاماتها التعاقدية مع الهيئة وسدادها جزء كبير من ثمن أرض المرحلة الثالثة والبدأ في تنميتها بالإضافة إلى موقف نيابة الأموال العامة التي تستبعد أية شبهة لأية جريمة عدوان على المال العام وفي ضوء اتجاه الشركة مؤخراً للأخذ بتوصية المستشار القانوني بشأن تقييم طلب إلى اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار وكذلك تقديم طلبات إلى السيد وزير السياحة لإعادة النظر في قرار إلغاء تخصيص أرض المرحلة الثالثة فإنه يرى أن هذا النهج من شأنه تدعيم موقف الشركة في محاولة إصدار قرار من هيئة التنمية السياحية بسحب قرار إلغاء التخصيص ومن ثم تعديل موقف الشركة في الطعن أمام المحكمة.
- مع الأخذ في الاعتبار السلطة التقديرية للمحكمة في فهم وتفسير النصوص القانونية والتعاقدية خاصة فيما يتعلق بمدى احترام أو مخالفه الشركة لضوابط وشروط اشتراطات الهيئة المؤهلة لاستصدار قرار التخصيص النهائي، مما يجعل نسب كسب أو خسارة الدعوى قد تكون متساوية.
- ١- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضي لأحد عملاء الشركة في ضوء رؤية العميل بشرط التعاقد، هذا وقد قررت المحكمة إعادة الدعوى لمكتب وزارة العدل الذي انتدب لجنة ثلاثية من الخبراء المختصين لإعادة فحص الدعوى والمستندات وقد انتهت اللجنة من ذلك والتي أصدرت تقريرها للمحكمة والذي بموجبه باشرت المحكمة أولى جلساتها بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٨ وبجلسة ٢٧ فبراير ٢٠١٨ صدر حكم هيئة المحكمة لصالح شركة المصرية للمنتجعات السياحية بفسخ التعاقد مع العميل وتعويض قدره ١٠٠ ألف جنيه لصالح الشركة وإلزام المدعي عليه بمصاريف الدعوى وأتعاب المحاماة، وقد قام العميل بالطعن على الحكم الصادر أمام محكمة الاستئناف وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى تم حجز الدعوى للحكم في جلسة ١٢ مارس ٢٠١٩ وفي تلك الجلسة أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكمها النهائي بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة بفسخ عقد البيع. بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٩ تقدم الطاعن بطبع عن على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف وبتاريخ ١٠ يونيو تقدمت الشركة بمذكرات للرد على أسباب الطعن ولم يقم الطاعن بالتعقيب عليها بالمواعيد القانونية لذا تم أخلاق باب تقديم المذكرات، ولم يقم الطاعن باتخاذ أي إجراء لطلب وقف تنفيذ حكم الاستئناف الصادر ضده وتم استخراج شهادة بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٩ بذلك وتم تحديد جلسة للشق المستعجل بالدعوى بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٨ أمام محكمة النقض ويرى المستشار القانوني للشركة أن الدعوى مرحلة الكسب في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.
- (إيضاح رقم ١٥).

٢- توجد دعوى تحكيم من أحد عملاء الشركة -أراضي بشأن عقد المبرم مع الشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص رغبة العميل في عدم الالتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين، هذا وما زالت الدعوى منظورة أمام المحاكم حتى تاريخ إصدار القوائم المالية. وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد في بدايته وبالتالي لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه هيئة التحكيم من حكم، وترى الشركة أن الدفوع المقدمة منها تدعم موقفها القانوني في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

٣- بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠ تم إخطار الشركة المصرية بقرار الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة رقم ١٥٨٨ الصادر بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢٠ برفض إقامة مشروع ماريينا سواري المملوك للشركة المصرية والمزمع إقامته بمركز سهل حشيش السياحي -مدينة الغردقة-محافظة البحر الأحمر. وحيث أن القرار قد صدر مخالفًا لما أقرته اللجنة العليا وحيث سبق وأن صدر قرار اللجنة العليا - المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته بشأن حماية الشواطئ المصرية - موافقتها بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٨ بأنه لا مانع من إنشاء مشروع الماريينا وذلك بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٨ صاحبة الاختصاص الأصيل والحاصرى بإصدار تراخيص إنشاء الماريينا فمنا بالطعن على هذا القرار.

تم تداول نظر الدعوى أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة ولم يقدم ممثل وزارة البيئة ثم دفاع على الطعن المقدم من جانبنا، وبجلسة ٨ فبراير ٢٠٢١ قرر السيد المفوض إنهاء الإجراءات وتم حجز الدعوى لإيداع التقرير من جانب هيئة المفوضين. وتم حجز الدعوى لإيداع تقرير المفوضين وجاري متابعة إيداع المفوضين لتقريرها ومن ثم تحديد جلسة أمام المحكمة.

٤- توجد عدة دعاوى مرفوعة من بعض المستثمرين وأعضاء مجلس إدارة بالشركة وملخصها وفقاً لما يلي:-

- دعوى رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٠٢١ من المدعي طارق محمد ناصف ، جيهان عادل سليمان قاموا برفع دعوى إلزام بتنفيذ بنود عقد بيع قطعة الأرض رقم ٩١ وملحقاته وما زالت الدعوى متداولة أمام المحكمة أول درجة وتم عقد جلسة بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٢٢ حيث تم تأجيلها إلى جلسة ٢٠٢٢/٩/٢١ .

- دعوى رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٠٢١ من المدعي الممثل القانوني لشركة بلايا بلانكا للاستثمار العقاري والمشروعات السياحية ، جيهان عادل علي سليمان بدعوى حبس ثمن وإلزام لتنفيذ بنود عقد بيع ابتدائي لقطعة الأرض رقم ٦٥ وتم عقد جلسة بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٢٢ حيث تم تأجيلها إلى جلسة ٢٠٢٢/٩/٢٢ .

- دعوى رقم ١٨٩٦ لسنة ٢٠٢١ من المدعي الممثل القانوني لشركة اتحاد للتنمية العقارية والمشروعات السياحية ، جيهان عادل علي سليمان بدعوى حبس ثمن وإلزام لتنفيذ بنود عقد بيع ابتدائي لقطعة الأرض رقم ٤٥ و الدعوى وتم عقد جلسة بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٢٢ حيث تم تأجيلها لجلسة ٢٠٢٢/٩/٢١ .

٤- قالت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨/٣/٢٠١٩ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة وفيما يلي اهم هذه التعديلات:

التأثير	المحتمل على	القواعد المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة او المعدلة
* تاريخ التطبيق*				
يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) ٢٠١٩ والمعدلين معًا في نفس التاريخ.	نقوم الادارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.		١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفترات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشاة.	معايير محاسبة مصرى جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"
			٢- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبوب الأصول المالية على أساس قياسها -لاحقاً- بما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاوني للأصل المالي.	-
			٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الأصول للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الأصول لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الاولى لتلك بغض النظر عن وجود مؤشر لحدث الخسارة.	-
			٤- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلًا من المعايير التالية:	-
			ـ معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩	-
			ـ معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"	-
			ـ معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض"	-
			ـ معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"	-
			ـ معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإصلاحات"	-
تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)				

ونقوم الادارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.

- بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٢٠ وافقت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية لفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى والمشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ علي تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ علي القوائم المالية الدورية التي ستتصدر خلال عام ٢٠٢٠ علي أن تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات علي القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠.
- بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية تم ارجاء تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام (٤٧) الأدوات المالية، (٤٨) الایراد من العقود مع العملاء، (٤٩) عقود التأجير ليبدأ التطبيق اعتباراً من أول يناير ٢٠٢١ بدلاً من أول يناير ٢٠٢٠.

٣٥ - الأحداث الهمة

انتشر فيروس كورونا "COVID-19" عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية وأحدث انتشار فيروس كورونا "COVID-19" عدم يقين في البيئة الاقتصادية العالمية. ترافق الشركة الوضع عن كثب وقد قامت الشركة بتنفيذ خطة استمرارية الاعمال والممارسات الأخرى الخاص بالمخاطر المتعلقة بالتعطل المحتمل للأعمال نتيجة تفشي فيروس كورونا "COVID-19" وتاثيره على العمليات والأداء المالي. نتيجة لعدم اليقين الناتج عن تفشي فيروس كورونا "COVID-19" وتحسباً للتباين الاقتصادي المتوقع تعمل الشركة عن كثب للوقوف على تأثير الفيروس على العوامل الكمية والنوعية المختلفة للوقوف على الزيادات الكبيرة في المخاطر المتعلقة بالقطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة.

(أ) وفيما يخص نشاط الشركة فإن التأثير يتمثل في انخفاض القرارات التشغيلية للأفراد بصفة عامة ولم يتأثر بيع المعروض من الأراضي ووحدات الإسكان السياحي المملوكة للشركة بصورة جوهرية حيث واكب ذلك قيام الإدارة بأعاده تنظيم خطط التسويق والبيع للفترة القادمة من عمر تلك المشروعات لتعظيم العائد من المخزون الباقي من تلك الأرضي والوحدات، هذا ولم يتأثر توافر المواد الخام الخاصة بتلك المشروعات أو التدفقات النقدية الداخلة لها بصورة هامة على استمرار العمل بتلك المشروعات

(ب) ويختصر حجم وطبيعة أهم التأثيرات المالية المحتملة لهذا الخطر علي بنود القوائم المالية وأنشطة الشركة خلال الفترات التالية في:

(ج) إمكانية زيادة تكاليف إنشاء المشروعات، وفيما يلى أهم الآثار المتربطة على مشروعات الشركة:-

٣١٣ مشروع جران: لا يوجد أثر هام على مشروع - جران حيث أن المتبقي من المشروع - عدد ٦ وحدات تم بناؤها بالفعل ولم يتم بيعها لذا فلن يكون هناك أثر من ناحية تكلفة إنشاء الوحدات.

٣١٤ أراضي الشركة: لا زال لدى الشركة مخزون استيراتيجي من الأراضي كما هو موضح بالإيضاح رقم (٨) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية، هذا وقد تم تسليم قطعة ارض بمبلغ ٥٤ مليون جنيه مصرى سبق التعاقد على بيعها بالسنوات السابقة، وكذا بيع قطعة ارض بمبلغ ١٠٢ ٧١٠ ٤٧ ناتجة عن تسوية مستحقات احد عملاء الشركة

٣١٥ إلا أنه بجانب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هذه الأنشطة من تخفيض سعر الفائدة وتأجيل سداد الديون، فقد قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر والحد من تأثيره على مركزها المالي ودعم قدرتها على الاستمرارية، ومن أهم هذه الإجراءات:

- استغلال فترة التوقف في تنظيم خطط التسويق والبيع للأراضي والوحدات المتاحة للبيع، ووحدات التأجير الأخرى خلال الفترات القادمة.
- قيام الإدارة بدراسة البذائع المتاحة لتخفيض عناصر التكاليف المختلفة وخاصة تكاليف الإنشاءات بما لا يتعارض مع مستوى الجودة المقررة سلفاً لتلك المشروعات.
- تعظيم العائد من أصول الشركة العقارية المختلفة من خلال وضع الخطط التسويقية المناسبة.
- دراسة كافة فرص التمويل المتاحة لمشروعات الشركة.
- التواصل مع عملاء الشركة لدراسة طلبات الجدولة التي قد يقدمونها في ضوء تلك الأزمة الاقتصادية والعمل على تقليل أثرها على التدفقات النقدية المتوقعة من تلك المشروعات إلى الحد الأدنى.

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمود محمد محمود علي وهيب

المدير المالي

أحمد مدبوبي